الفصّل الثالِث

الحرّب الإقّتِصادِية بيّنَ الوِلايات المُّتحِدة الأمرِيكيةَ والصّيِنْ

المبحث 1: إشكالية الحرب الإقتصادية بين الولايات المتحدة والصين

بداهة، وجب التنبيه أنه وإلى جانب ما ذكرناه آنفا في حديثنا عن "البعد التنافسي في العلاقات الأمريكية الصينية" فإن اللبنة الأساسية التي تمثل الخلفية الدافعة لهذه الحرب، والتي تراكمت وتركزت بدرجة أولى في الجانب الإقتصادي، السياسي، الأمني، والإستراتيجي.

في هذا الصدد، بلغت الأمور مواضع عدة من "التوتر" و"الإحتقان"، مما إنجر عنه لاحقا إستّعار فتّيل حرب إقتصادية لا تُحمد عقباها كما سنرى لاحقا، وإلى جانب ذلك، فقد سبق علماءٌ، مفكرونْ، صانعو قرار من حول العالم إلى الإستشراف والتنبؤ بها.

في مطلع القرن الواحد والعشرين عام 2005، ومع مرور عقدين على العلاقات الأمريكية الصينية، في حين ذلك كان الإقتصاد الصيني في المرتبة الثالثة وراء اليابان والولايات المتحدة، قَدمَ (رئيس شركة FORD العالمية) المفكر الأمريكي **أوديد شينكار "Oded Shenkar"** (1956) في دراسة "العصر الصيني" وِجهة نَظرٍ إستشرافية، إذْ أَوْرَدَ بالقول: << **"نتوقع مشهد تصادمي وأزمة تخيم على الولايات المتحدة والصين، حيث أن هذا التصادم سيصل ذروته إلى تصادم في التيارات الإقتصادية والسياسية، وفي مجالات الأمن القومي... وستقوم الإدارة والكونغرس بفرض الرسوم الجمركية وإجراءات الحماية الأخرى، وستذهب الإدارة هذه المرة إلى أبعد ما تنص عليه الحصص النسبية الواردة في إتفاقيات منظمة التجارة العالمية... ولا يستبعد أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات أحادية الجانب مثل الرسوم التأديبية من أجل حماية صناعتها خارج إطار التجارة العالمية، مهددة بذلك نظام التجارة العالمي"**>>.[1]

إلى جانب شينكار، نَجد ثُلة مُميزة من المفكرين هي الأُخرى تَعاطت مع هذا الصدد وتوقّعت مآلات هذه الحرب، أبرزهم مثالاً لا حصراً:

- المفكر البولندي الأمريكي **زبيغنيو بريجنسكي "Zbigniew Brzezinski"** (1928-2017) مستشار ومُنظّر السياسة الأمريكية، وأستاذ الرئيس أوباما في جامعة هارفارد.[2]
- المفكّر الأمريكي **جوزيف ناي "Joseph Nye"** (1937)، مبتكر مصطلح "القوة الناعمة"، ومؤسس الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية.[3]
- بالإضافة إلى من سبقنا بذكرهم وبيّنا مواقفهم، وهم: **"فرانسيس فوكوياما"، "هنري كسنجر"، "صمويل هنتنغتون"**[4]، وغيرهم...

---

[1] أوديد شينكار، **العصر الصيني**، (ترجمة: سعيد الحسنية)، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2005، ص 17-19.

[2] في كتابه **"نحو إعادة هيكلة عالمية"** (2016)، حذر الكاتب بشدّة من الصعود الصيني، ودعَا واشنطن إلى الصرامة في التعامل مع بكين عبر تدمير قُدراتها العسكرية والإقتصادية بأي طريقة ممكنة، مُقَدِماً في ذلك الكيفيات التي تبقى بها الولايات المتحدة أعظم قوة سياسية، إقتصادية، وعسكرية في العالم.

[3] في كتابه **"هل إنتهى القرن الأمريكي"** (2016)، تحدث فيه الكاتب عن إحتمالية أخذ الصين لموقع الولايات المتحدة على رأس النظام العالمي وتزعمها إياّه، وقد دعا إلى التعَجيل بإستراتيجية إحتواء ذكية جدا وطويلة المدى لتطويع بكين عن مبتغاها، مؤكدا على أن الوقت لا زال في صالح واشنطن.

[4] كل هؤلاء المفكرونْ ومُنَظّرِي السياسة الأمريكية، كلهم تنبّؤوا بأنّ هناك تصادماً وحرباً حتمية سوف تقع بين الولايات المتحدة والصين في المدى المنظور، وقدّ أَملوا ودَعوا صناع القرار (ترامب) بأن تُبادر واشنطن بالحرب الإقتصادية من أجل التعجيل بغلق الملف الصيني لأمدٍ بعيدٍ جداً، وذلك عن طريق تدميرها إقتصادياً وجَعلها تَتَلَكّؤ في ذاتها ومع مشاكلها الداخلية لكي لا تهتم من جديد بالوصول إلى المرتبة الأولى مكان الولايات المتحدة.

المطلب الأول: خلفيات ومجالات نشوء الحرب الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

إن قيام الحرب الإقتصادية وبالأخص الفترة الممتدّة خلال (2016-2018) بين الولايات المتحدة والصين يعود إلى عديد الأسباب الموضوعية التي تبناها كلا البلدين، إذ أن الأمور وفي بداياتها إتسمت بالمنافسة كمحرك ودافع للعلاقة بين البلدين مصبوغا بركائز وروافد عديدة للتعاون المشترك والإعتماد المتبادل، ثم آلت الأمور في نهايتها إلى "حرب تجارية وإقتصادية ضروس".

حيث تحاك خيوط هاته الحرب بأطماع التنافس الشرس على المصالح الجيوسياسية ورغبات الهيمنة، النفوذ، والتسلط على العالم والنظام الدولي، أينما وجدت المصلحة ووجد المورد، كما تؤدي القضايا السياسية، الأمنية، والإستراتيجية في مثل هكذا حروب بين القوى الدولية.

يمكن تلخيص أبرز **الدوافع "الخفية"** للطرفين الأمريكي بشكل أساسي، والصيني بشكل ثانوي، إلى الدخول في هذه الحرب فيما يلي:

- العمل على إعادة توزيع الأدوار (الولايات المتحدة تريد تحجيم الصين حجما وتطورا)، والصين تريد الصدارة مكانها، لا سيما بعد الأحداث الجسام التي شهدها العالم في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، والتي مست كلا الطرفين بشكل مباشر.
- مع إنخفاض وتباطؤ معدّلات النمو في الإقتصاد الأمريكي وعلى عكس الإقتصاد الصيني الذي يشهد تطورا هائلا، ممّا أدى إلى إنكماش الإقتصاد الأمريكي، فإن السلطات فيها وعلى رأسها الرئيس **ترامب** عكفت إلى إقاد الحرب الإقتصادية في هذا التوقيت لأنها تساهم (أي الحرب الإقتصادية) في تقليص الفجوة بين القوتين: القوة الأولى والقوة المواجهة "الصين"، ولتضييق الخناق على باقي الإقتصاديات التي شهدت إزدهارا خلال العام 2018 وما تلاه، والتي تحظى برقم أعمال معها.
- في محاولة من الولايات المتحدة عمدت إلى إعلان الحرب الإقتصادية في هذا التوقيت مناكفة للصين، وذلك بغرض حماية ما تبقى لها من مصالح حيوية إقتصادية مهددة من قبل الصين، ومثالا لا حصرا: في سوريا، في القرن الإفريقي، في الشرق الأوسط...

أيضا، وإلى جانب **"الدوافع الخفية"** التس أسلفنا ذكرها، فإن لهذه الحرب الإقتصادية **"خلفيات"** باعثة عليها (ماضية، آنية، مستقبلية) ، ومجالات نشوء لها، إذ نلملمها بإقتضاب فيما يلي:

العملة

تعاظم العجز التجاري الأمريكي مع الصين نتيجة محافظة الصين على قيمة غير حقيقية تجعلها أقل بـ 40% إلى 50% من قيمتها الحقيقية، وعلى إعتبار أن "الدولار" الأمريكي (USD) هو العملة الأكثر قيمة وتداولا حول العالم، مما يجعل أسعار المنتجات الصينية منخفضة محليا، أي أن الصين نجحت على مدار عقدين من الزمن في "التحكم" و"التلاعب" بعملتها "اليوان" (CNY) كما شاءت، وبهذا تكون هي الفائزة في حرب العملات ، ودون أن يسجل ضدها أي دليل يحملها المسؤولية والتبعات القانونية.

نذكر أنه ومنذ تولي ترامب الرئاسة في جانفي 2017، تراجعت قيمة الدولار كعملة مقابل كثير من العملات، أبرزها، اليوان الصيني، الروبل الروسي، والأورو الأوروبي، وعليه، وجه **ترامب** إتهامات إلى الصين والإتحاد الأوروبي بالتلاعب من العملة من خلال خفض معدلات الفائدة، وعليه، قام بتحركات عاجلة حدَّتْ نسبيا من تراجع الدولار.

إن التلاعب بالعملة يعدّ من أهم نقاط القوة في الجانب الصيني (البنك الشعبي الصيني)، فهي تسمح "العرض" و"الطلب" بلعب دور في تحديد قيمة عملتها "اليوان"، ثم تتدخل لإبقاء عملتها ضمن هامش التعاملات الضيق والمعدل يوميا، وبهذا، تعطى للصادرات الصينية أفضلية في الخارج، ويخفض بذلك جزءا من الرسوم الأمريكية وآثارها السلبية.[1]

حيث أنه وبتراجع العملة إلى أدنى المستويات في الصين كما حدث في العام 2017، فإن ذلك يعطي إنعكاسا مباشرا بالأريحية التامة وتعويضات للصادرات والمصدرين الصينيين عن خسائرهم في مجال المنافسة المرتبطة برفع الرسوم الجمركية.

على توالي السنتين الأخيرتين، ترنحت أسعار الصرف[2] بين الدولار واليوان في مستويات شبه ثابتة، حيث يعادل 1 دولار أمريكي في هذه المدة مقابل اليوان الصيني ما قيمته 5.30 إلى 6.50، ومقابل 1 يوان صيني ما قيمته 0.12 إلى 0.17 دولار أمريكي[3]، إذ أنه وبالنظر إلى الأرقام نجد أن الدولار أقوى من اليوان، وهذا صحيح نسبيا، بَيْد أن الحقيقة عكس ذلك تماما، وللتوضيح أكثر نسوق ما يلي:

في شأن قوة العملة[4]... إن قوة الإقتصاد تمثله عملة قوية، وهذا صحيح إذا ما نظرنا إلى الأمثلة الوفيرة على ذلك، ولكن الإختلاف هنا يكمن في مفهوم القوة، حيث أن القوة ليست بالأساس أن تساوي العملة عددا كبيرا من عملة أخرى، فهذا ليس المقصود.

بلّ إن القوة تعني أن سعر صرف العملة يميل إلى الثبات ولا يتغير تغيرا كبيرا يضرّ بالمتعاملين بتلك العملة، ولذلك يحصل عليها الطلب بكثرة.

تأكيدا على ما سبق، فالدولار الأمريكي (القوة الأولى عالميا) يساوي خلال السنتين الماضيتين ما قيمته 107 إلى 114 **"ين"** ياباني (ثالث قوة إقتصادية في العالم)، وبتغيرات طفيفة تميل إلى الإستقرار.

وإذا كان **"الين"** الياباني يساوي عددا كبيرا من الوحدات أمام الدولار، فهذا لا يعني أبدا صعفه أو وهنه، بل هو ثالث قوة إقتصادية في العالم بناتج داخلي خام يصل إلى 6 ترليون دولار وبتعداد سكاني قدره 130 مليون نسمة.

إن الإقتصاد القوي كحال الولايات المتحدة والصين هو الإقتصاد الذي تمثله عملة قوية تميل إلى الإستقرار والثبات، وإقتصاد قوي تحكمه عوامل ومؤثرات أساسية، مثل: حجم الناتج الداخلي الخام، حجم الصادرات (وهذا مؤثر هام لأنه يجعل عملة الدولة المصدرة مطلوبة، وهذه هي قوة الصين

---

[1] **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي** 8102/2018، imf.org/external2018/ar.pdf، بتاريخ (2019/02/17)، ص 52-65.
[2] **إحصائيات العام 2018 للعملات**، الأسواق المالية العالمية، لندن، investing.com، بتاريخ (2018/01/17).
[3] **مخططات العملات الأجنبية** (XE Currency الدولار - اليوان) العام 2018، هيئة العملة العالمية، لندن، xe.com/ar، بتاريخ (2018/01/17).
[4] سليمان ناصر، **في شأن قوة العملة**،(جامعة قاصدي مرباح – ورقلة / الجزائر)، fb.Doc.nacer، بتاريخ (2019/02/10).

بإعتبارها المصدر رقم 1 في العالم) لا سيما وأن صادرات الصين جد متنوعة ولا تعتمد على إقتصاد الريع كحال البلدان العربية، كما أن الصادرات في الولايات المتحدة والصين تتمثل في "الخدمات" مثل السياحة والتأمين...

الملكية الفكرية:

تعتبر الملكية الفكرية من أهم مواطن ومحاور الخلاف بين الولايات المتحدة والصين، كما أنها تعد منّ الأسس الباعثة والدافعة لهذه الحرب الإقتصادية الضروس، والسبب يعود إلى أن صانعي القرار لكلا الطرفين والرأي العام كما صرحوا يدركون جيدا أن المستقبل لمن يملك التكنولوجيا والتقنيات.

وإلى جانب ما إتهم به الرئيس الأمريكي **ترامب** الصين بسرقتها للملكية الفكرية الأمريكية، فإن منظمة التجارة العالمية والتي إنضمت إليها الصين عام 2001 هي الأخرى وجهت إخطارات تنذر فيها بكين بخصوص هذا الأمر بناء على شكاوى أمريكية بتاريخ (23 مارس 2018)، والتي تنص في لوائحها على منع النسخ والتقليد.

حيث تدعي واشنطن أن بكين تمنع الأجانب والشركات الأمريكية فيها من حقوق براءات الإختراع الأساسية، وأنها تفرض شروط تعاقدية "سلبية" و"ملزمة"، ما يشكل تمييزا ضد التكنولوجيا الأمريكية المستوردة.

وفي هذا الصدد، قدرت اللجنة المسؤولة عن التحقيق في سرقة حقوق الملكية الفكرية الأمريكية القيمة المادية لإجمالي الأسرار التجارية الأمركية المسروقة بـ 600 مليار دولار، مُرجّحة أن هذا الرقم من الوارد أن يزداد لأن الصين ضاعفت من سياساتها للإستحواذ على التكنولوجيا الأجنبية للمعلومات، وبهذا يكون الإقتصاد الأمركيي قد تكبّدّ خسائر جسيمة ماليا ووظيفيا.

ترى واشنطن أن الصين تقوم بتسريب وسرقة "التقنيات" وتُوَطِّنُها لديها بشكل غير مشروع من خلال الإستحواذ على الشركات التكنولوجية الأمريكية.

لقد قامت الصين بإستغلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث عكفت حينها على شراء الشركات الأمريكية، إذ أنه ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا بلغ إجمالي الإستثمارات الصينية في الولايات المتحدة 215 إستثمارا، ومن ذلك 20 إستثمارا تكنولوجيا وتقنيا بقيمة 25 مليار دولار، وبهذا فإن الصين كانت ولا زالت تتفوق إلى حد كبير بمجهودات وعقول الأمريكيين.

الأسواق العالمية ومصادر الطاقة

يشتد التنافس ويحتدم إلى مراحل الصراع والحرب يوما بعد يوم بين الولايات المتحدة والصين بإعتبارهما أكبر إقتصاديات العالم حول الإنتشار في الأسواق العالمية، وحول مصادر الطاقة.

تحتل الولايات المتحدة الصدارة عالميا في توريد الطاقة إليها (بترول، غاز...) بنسب ضخمة جدا، تليها في ذلك الصين.

تحتل الولايات المتحدة الصدارة ثانيا بعد الصين كأكبر مصدر للمنتوجات والخدمات المتنوعة إلى العالم[1]، هذا التقارب في الأرقام بين البلدين يمثل دافعا أساسيا لإحتدام وطأة الصراع فيما بينهما على الأسواق العالمية، لا سيما في المجال الطاقاوي وعلى إعتبار أنهما أكبر مستهلكين في العالم للطاقة (2018-2008).

فكلا البلدين يعملان بشتى الطرق الشرعية وغير الشرعية على بسط تأثيرهما والسيطرة على الأسواق العالمية (الحصص)، وعلى مصادر الطاقة، مستخدمين بذلك كل الأساليب السياسية، الإقتصادية، العسكرية، والتجارية للحصول على أهدافهم.

حيث يمثل الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، وإفريقيا أهم الساحات الدولية للتنافس والصراع الدوليين بين واشنطن وبكين في هذا المجال، بإعتبار أن هاته المنطقة هي الأغنى عالميا بالموارد الطبيعية، الإستراتيجية، الباطنية، الجوفية، وما إلى ذلك بقصد توفير حاجاتها من الطاقة، والمواد الخام.

لقد إرتكزت سياسة الولايات المتحدة والصين على التنافس فيما يبدوا ظاهريا والصراع فيما هو خفي من أجل السيطرة على موارد الطاقة (لاسيما النفط والغاز...) وحماية إمداداتها منها، وتأمين إحتياجاتها الإستهلاكية والتنموية، حيث تعد القارة السمراء (إفريقيا) من أهم مواطن هذا الصراع والنفوذ البديلة، ونتيجة لدخول منطقة الشرق الأوسط في دوامة صراعات عميقة ومستعصية، لا سيما بعد تعاظم النفوذ الروسي، الإيراني، والتركي.

فبالرغم من توسع دائرة النفوذ والصراع حول مصادر الطاقة في إفريقيا، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، الصين، روسيا، فرنسا، الهند، البرازيل، تركيا، إيران، وماليزيا... إلا أن الولايات المتحدة والصين يعدان من أبرز الدول الباسطة للنفوذ، والمؤثرة، ومرد ذلك إلى إستخدام كافة الأساليب السياسية، العسكرية، والإقتصادية لبلوغ الأهداف والمقاصد.

حيث يأتي هذا التكالب على مصادر الطاقة في إفريقيا من قبيل أنها تحوي على أجود، أفخم، وأضخم مصادر الطاقة المتعددة والمتجددة في العالم، ولإنخفاض تكاليف الإخراج والإنتاج، ومن ذلك تيسير السلطات فيها الإستثمارات الأجنبية عكس الشرق الأوسط.

أيضا، قرب إفريقيا ودنوها الإستراتيجي من الولايات المتحدة (المحيط الأطلسي) وخطط الإمداد (المحيطين الهندي، والهادئ)، ولتواجد معظم مناطق النفط والغاز في عرض البحار والسواحل.

عوْداً على بدأ، **وربطا بإشكالية الدراسة**، نسوق المثال الإفريقي كمجال حيوي وحيّ للصراع الأمريكي الصيني إقتصاديا، لوجستيا، وإستراتيجيا، والذي كان دافعا (هذا الملف) خفيا وعلنيا إلى إعلان الولايات المتحدة الحرب على الصين، ولكي يتصاغر دورها وحجمها في هذه المنطقة بالذات.

لقد توجهت الولايات المتحدة إلى إفريقيا[2] كمصدر للطاقة وكسوق لإنتاجها من السلع والبضائع في سيتينيات القرن الماضي بوتيرة متضائلة، وإلى غاية التسعينيات حيث ضاعفت وبطريقة فجائية من وتيرة أعمالها وإهتمامها بها، لا سيما وأنها محتوم عليها إستيراد 70% من حاجتها من الطاقة من الخارج.

---

[1] تقرير إحصائي، وزارة التجارة الصينية، english.mofcom.gov.cn، بتاريخ (2019/03/01).

[2] سليم كاطع، **التنافس الأمريكي الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة**، دار الأمجد، الأردن، 2017، ص 25-32.

بالعودة إلى الإهتمام الأمريكي بإفريقيا، نلحظ أن واشنطن تحركت وفق ثلاث محاور أساسية لتأمين مصادر الطاقة منها، وهي[1]:

- المحور التجاري: دعم وتطوير حجم المبادلات والتجارة (50% من طاقة إفريقيا تستوردها الولايات المتحدة).
- المحور السياسي: حيث شهد العقدين الأخيرين إهتماما أمريكيا غير مسبوق بإفريقيا وعلى أعلى المستويات، لا سيما بعد تولي **أوباما** الحكم الرئاسي (وهو من أصول إفريقية من الجيل الثاني "كينيا")، ومن ذلك أن واشنطن وبطرق ذكية ساهمت في عدة بلدان إفريقية بوضع أشخاص وتمكين جماعات موالية لها تخدمها سمعاً وطاعة.
- المحور العسكري: حيث عقدت واشنطن إتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف، وعليه، تتواجد القوات الأمريكية العسكرية في إفريقيا بنسبة 80% في المواقع الإستراتيجية بإمتياز.

تنفرد الولايات المتحدة بالبحث، التأمين، وإستغلال مصادر الطاقة في إفريقيا[2]، ولا ينازعها على ذلك أي طرف آخر سوى الصين، والتي تذمّرَتْ وتَمَلْمَلَتْ منها واشنطن مرارا وتكرارا.

إن حاجة الصين لمصادر الطاقة والمتزايدة بنهَمٍ كبير، ونسبة إلى حاجتها الكبيرة والمتعاظمة آنيا ومستقبليا، يدفعها إلى الدفاع بشراسة بالغة وقوية لحماية أمنها الخاص بالإمداد الطاقاوي عبر العالم، حيث تعتبر ذلك أهمية إستراتيجية فائقة بالنسبة إلى مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها.[3]

ومن أجل ذلك ترى بكين في إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع إستدامة نمو إقتصادها وتطوره على المدى المنظور والبعيد، لا سيما وأن نسبة واردات الصين من الطاقة تتزعمها إفريقيا بنسبة 90%.

لقد نجحت الصين في السنوات الأخيرة في السيطرة على مصادر الطاقة في إفريقيا عبر عقود وإمتيازات طويلة المدى في التنقيب والإنتاج، وفاقت بذلك نظيرَتَها الولايات المتحدة.

إجمالا، تركز الصين في علاقاتها مع إفريقيا (وهو مثالنا الرئيسي لهذه الدراسة في هذا المقام) على الجانب الإقتصادي البحت، وتحاول إلى حد كبير فصل الأعمال السياسية عنه، وتلتزم بعدم التدخل في الشؤون المحلية والداخلية وتنأى بنفسها عن الصراعات، وبهذا، تقدم الصين نموذجا مريحا جدا للدول الإفريقية ومختلفا تماما عن النموذج الأمريكي والأوروبي الذي يتدخل في كل شيء بالقوة والإكراه، والذي يدمج السياسة بالإقتصاد مع سياسة توسعية تمتص الموارد الإفريقية.

إلى جانب ذلك، وفرت الصين للدول الإفريقية مساحات صغيرة لممارسة السيادة الوطنية بحرية أكبر.

إن هذه السياسات والقوة الناعمة التي إنتهجتها الصين تجاه العالم عامة وإفريقيا خاصة أقلق جدا الجانب الأمريكي عديد المرات، وقد بلغ مستويات عليا من الإحتقان تارة وهاجس الخوف تارة

---

[1] لبنى بهلول، **جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني**، مجلة العلوم القانونية والسياسية (جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي / الجزائر)، 2016، (عدد 13)، ص 191.

[2] عبد الحي زلوم، **حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2005، ص 15-28.

[3] ألآولي إسماعيل، **العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية**، مركز الجزيرة للدراسات، (2014/04/19)، studies.aljazeera.net، بتاريخ (2019/02/12).

أخرى، أي أن الولايات المتحدة "متقلقة" و"خائفة" من الصين من أن تزيحها من على عرش العالم في الإقتصاد والنفوذ.

إجمالا للقول، تتجلى التوجهات الجديدة لكلا البلدين تجاه العالم عامة وإفريقيا خاصة في الصراع المحتدم على الأسواق ومصادر الطاقة تحت ذرائع عديدة، مستخدمين بذلك كل الأساليب السياسية، الإقتصادية، العسكرية، والدبلوماسية، وهذا ما أثر بالسلب على دول القارة وأطال أمد التخلف فيها.

ختاما، وبعد صراع طويل الأمد بين الولايات المتحدة والصين على إفريقيا، يبدوا أن مؤشرات الغلبة والفوز تتأرجح بالأرقام والإحصاءات إلى الصين، لتغدوا بذلك المستثمر الأكبر في القارة حجما وكيفا.

لقد تمكنت الصين عبر إقتصاد القيادة[1] (الرئيس **شي جينبينغ**)[2] من إقتحام السوق الإفريقية عن طريق سلع إستهلاكية رخيصة الثمن، وبذلك عززت مستويات المعيشة الإفريقية، وساهمت في إنخفاض معدلات التضخم فيها، وإحتلت بذلك الصدارة كأكبر مصدر لإفريقيا.

إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لم تستطع مواكبة التحركات الصينية حول العالم، لا سيما في أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، وإفريقيا، فقد أصبحت الصين الشريك التجاري والمتستثمر الوحيد في هذه الدول، والتي تسمى إصطلاحا "العالم الثالث".

وبهذا، زاحمت ولا زالت الصين الولايات المتحدة على تقديم بدائل إقتصادية وتنموية، ونظاما تجاريا تعاونيا عالميا، ونظاما ليس إشتراكيا، بل نظاما عادلا ومتطورا عن النظام الغربي الرأسمالي الإمبريالي، وعليه إنتقل الإهتمام الصيني من المواد الأولية والتصنيع، إلى الهيمنة والنفوذ عالميا.

القضايا الأمنية

يعتبر الأمن بمفهومه الشامل أحد أهم الركائز التي تسعى الدول إلى تحقيقها وإستتبابها، ذلك أنه يعتبر عصب الحياة وقوامها للأفراد، المجتماعات، والدول، حيث أنه وفي إطار **عولمة الأمن "Globalization of security"**، <<"**وَجَبَ الحديثُ عن مسألتين مُترابطتين، الأُولىَ هي عالمية التهديدات، والثانية هي عالمية وضع الحلول (البُعد العالمي)، حيثُ يستدعي ذلك وضع الحلول بصفة جماعية وتعاوناً بين كلّ الفواعل على الساحة الدولية[3]...**">>، ومن ذلك، البعد الأمني في العلاقات الأمريكية الصينية.

ربطا بالموضوع، تأخذ الحرب الإقتصادية بين الولايات المتحدة والصين أبعادا أمنية، سياسية، وإستراتيجية هامة للغاية.

---

[1] روبرت ميرفي، **دروس مبسطة في الإقتصاد**، (ترجمة: صلاح الدين رحاب)، دار كلمات للترجمة والنشر، الإمارات، 2016، ص 361-365.

[2] **إقتصاد القيادة** والسيطرة، يُعرفه عالم الإقتصاد الأمريكي روبرت ميرفي "Robert P Murphy" (1976) على أنه تنظيم مُؤَسَسي تملك فيه الحكومة جميع الموارد الرئيسية، وتُوجه العَمَالَة وِفقاً لخطة مركزية موحدة، وخير مثال على ذلك هو الإقتصاد الصيني.

[3] إدريس عطية، **التحديات المناخية من منظور الأمن الإنساني**، مجلة تحولات (جامعة قاصدي مرباح - ورقلة / الجزائر)، 2018، (العدد 01 / جانفي)، ص 38.

إن هذه الحرب الإقتصادية القائمة حاليا متداخلة المجالات ومعقدة الحقول والميادين، فكلا البلدين يملكان من القوة العسكرية والإقتصادية ما يملكه العالم مجتمعا، وهما عضوان فاعلين في النظام الدولي ولهم السلطة المطلقة في مجلس الأمن الدولي، والذي يعتبر السلطة الفوقية على العالم.

وبالنظر إلى ما سلف، يمكن لملمة أهم الملفات العالقة بين البلدين في المجال الأمني، والتي تعد من أهم **الخلفيات الدافعة** والمحركة لهذه الحرب الإقتصادية، وذلك على النحو التالي:

- **ملف التعاون الأمني الأمريكي الياباني:**

تاريخيا، شهدت الصين واليابان حروبا عديدة خاضها كلا الطرفين على مدار قرون طويلة من الزمن قديما وحديثا.

لقد إنتهت الحرب العالمية الثانية في أفريل 1945 بإستسلام اليابان وإنتصار الحلفاء، وأضحت الصين عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي.

غداة إنقضاء عهد الحرب العالمية الثانية عبر إلقاء أول قنبلة ذرية في التاريخ على اليابان (هيروشيما ونكازاكي) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال فترة الحرب الباردة (1945-1991) إلتحقت الصين رئاسة **"ماوتسي تونغ"** برَكب البلدان الشيوعة وقد إنضمت إلى المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي، في حين أعادت اليابان الإعمار في كافة ربوع البلاد في صمت ووحدة وبمراقبة واشنطن، وقد وقعت في يدها وبذلك أضحت جزءا من المعسكر الغربي، وقد إنجر عن ذلك ونظرا لعديد الإعتبارات التاريخية والظروف إنطلاق "التنافس" الصناعي بين بكين وطوكيو.

في الأيام المعاصرة، تعيش العلاقات الأمريكية اليابانية فترة نجاح وتعاون، هذا التقارب الأمني الوطيد والتعاون الإقتصادي الكبير بين البلدين، وعلى إعتبار اليابان ثالث أكبر إقتصاد عالمي، يشكل عائقا أمام الصين في علاقاتها مع واشنطن، ومع دول آسيا ودول الجوار، ذلك أن الصين ترى من اليابان عدوا تاريخيا لدودا، ومنافسا ثانويا (أداة) بيد المنافس الأكبر والأعظم، وهي الولايات المتحدة، وبالأخص في منطقة دول "الباسفيك" آسيا الهادئ، والتي تشكل 50% من الإقتصاد العالمي.

- **ملف تايوان:**

تمثل تايوان (جزيرة قريبة جغرافياً من الصين) أهم الأوراق الرابحة بِيَدِ واشنطن للضغط على الصين، وتحقيق مكاسب إستراتيجية على حسابها في منطقة شرق وجنوب آسيا، كما تمثل "تايوان" قضية جوهرية لبكين والتي تعتبرها جزأ لا يتجزأ من وحدة التراب الصيني، وعلى نقيض ما تدعيه السلطات في تايوان تماما.

إن هذا الإهتمام الكبير جدا من قبل الصين بتايوان دفع بها إلى تجميد العلاقات العسكرية وتعلين كافة أنواع التعاون العسكري مع الولايات المتحدة عام 2010 بسبب الإستفزازات الأمريكية لها، ولأنها تقوم بدعم تايوان من أجل الإنفصال عن الصين بالسلاح، التكنولوجيا، والمعلومات.

على المدى المنظور، وعد الرئيس الدائم للصين **"شي جينبينغ"** بحل الملف التايواني بشكل نهائي ومرضي لجميع الأطراف قبل رحيله عن السلطة، مؤكدا أن زمن التفاوض قد ولّى، وقد حان وقت التدخل العسكري، حيث أنه لو تم ذلك سيستدعي من الولايات المتحدة التدخل بحكم موقعها في النظام

الدولي، وبحكم علاقاتها التاريخية وتواجدها في تايوان، ولأنها لا تريد أن تخسر أقوى أوراقها الرابحة ضد الصين، وبالطبع، سيجر ذلك كله بالحرب الإقتصادية بين البلدين إلى حرب عسكرية لا يحمد عقباها ولا تُدرى مآلاتها.

- **ملف شبه الجزيرة الكورية:**

بالنظر إلى الوضع القائم حاليا في شبه الجزيرة الكورية، فإن الصين تسعى "ضمنيا" إلى الحفاظ على هذا الوضع القائم نظرا لعدة إعتبارات تمس مصالحها الإستراتيجية، وعلى العكس تماما تعمل الولايات المتحدة جاهدة لتطويق خطر كوريا الشمالية المتجسد في ملفها النووي والصاروخي العابر للقارات.

تجدر الإشارة إلى أن شبه الجزيرة الكورية تنقسم إلى قسمين، الشمالي الذي تدعمه بكين وتمقته واشنطن، والجنوبي المعتدل.

في العام 2018 (12 جانفي) شهدت سنغافورة أول لقاء تاريخي بين رئيس الولايات المتحدة ترامب وزعيم كوريا الشمالية **"كيم جونغ أون"**، وإلى غاية (مارس) 2019 شهدت **"هانوي"** قمة ثانية بين البلدين.

البعد الأيدولوجي والسياسي

يعتبر البعد الأيدولوجي والسياسي من أهم **العوامل والخلفيات** التي تراكمت زمانيا وبعثت على قيام هذه الحرب الإقتصادية، وذلك لما لها من أهمية قصوى لدى الأمم وصناع القرار، وعلى إعتبار أنها مسألة وجودية.

تعد الصين كإقليم متكامل ووحدة تراب (قرابة الـ 10 ملايين كلم^2) واحدة من أهم الحضارات الخمس في العالم القديم والحديث، وقد تعاقب عليها سلالات حاكمة وشهدت الإمبراطورية الصينية عظمةً في العلوم والإبتكار وكافة مجالات الحضارة منذ القديم وإلى الحين، وبتعداد سكاني الأكبر عالميا بـ 1.5 مليار نسمة.

أما الولايات المتحدة، تلك البلاد التي يقدر عمرها بـ 200 سنة فقط (منذ الوحدة الدستورية 1788)، وبتعداد سكاني قدره 350 مليون نسمة، وبإقليم مساحته قرابة (الـ 10 ملايين كلم^2)، هذه البلاد التيَ وطَأضها إكتشافاً البريطانيون والبرتغاليون، وقد حدث ما حدث من تقتيل وتهجير للسكان الأصليين (الهنود الحمر) ، ثم أضحت هذه البلاد ومنذ القرن التاسع عَشَر أعظم القوى العسكرية، الإقتصادية، والسياسية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بنظام حكمها الفيدرالي الإتحادي إلى جانب بريطانيا من أعرق الديمقراطيات في العالم، ومن أهم مواطن المدرسة الليبرالية ومهد الحريات الفردية والجماعية.

وعلى النقيض، نجد الجمهورية الشعبية الصينية آخر الحصون الإشتراكية والشيوعية بنظام الحزب الواحد الشمولي، حيث قلة الحريات العامة وحقوق الإنسان، بحيث أن هذه النقطة بالذات تعتبر من أهم مآخذ الدول الغربية وعلى رأسها واشنطن على بكين.

تشهد الصين حاليا تطورات عظيمة ونموا باهرا في كافة القطاعات الإقتصادية، إلى جانب ذلك فإن الصين لديها آمال كبيرة جدا وطموحات عسكرية، ومن أجل ذلك كله قامت ولازالت بمشروعات ضخمة جدا لتحقيق رؤاها وتجسيديها على أرض الواقع، وبميزات تتسم ببعد النظر وإستراتيجيات ترعى الأجيال القادمة، إذ أن مشاريعها تبدأ من خمسين إلى مائة عام، وأهمها حاليا هو مشروع "طريق الحرير" بعقود بلغت التِسْعَ وتِسْعِينَ سنة.

وعلى الجانب الآخر، تأتي الولايات المتحدة الأمركية كأعظم قوة عسكرية، سياسية، وإقتصادية في العالم، وبزعامة للنظام الدولي القائم، وبفوقية لا نظير لها خصوصا برئاسة شخصية مثل **دونالد ترامب**[1]، وبإدارة "متشددة"، "خطيرة"، و"إستئصالية" كإدارته (**بيتر نافارو**[2] **" Peter Navarro"** (1949)، **جاريد كوشنير "Jared Kushner"** (1981)، **جون بولتون " John Bolton"** (1948)، **سيباستيان غوركا "Sebastian Gorka"** (1970)، **ستيف بانون "Stephen Bannon"** (1953)، **ستيفن ميلر "Stephen Miller"** (1985)...).

وبهذا، يعيش البلدين على وقع أقوى "الحروب الباردة"[3] في التاريخ، والتي ستمتد لعقود وستزداد سوءا بسبب مجموعة من "العوامل" و"الدوافع" التي يعيها جيدا الإستراتيجيون وصناع القرار، ومن ذلك "البعد الأيدولوجي والسياسي" الصارخ والأساسي لكل الخلافات القائمة بين البلدين **(والتي فصلنا فيها في موضع: خلفيات ومجالات نشوء الحرب الإقتصادية الأمريكية الصينية)** وقد أوردنا في بيانها جميع الجوانب..

مما زاد حدة الخلاف على المستوى السياسي مثالا لا حصرا، هو رفض الصين نزعات التفرد السياسي والعالمي والهيمنة الامريكية (الأمركة[4]، الإمبريالية[5]...)، إذ أنها تتمسك شكلا وضمنا بنظام عالمي متعدد الأقطاب (الولايات المتحدة، الصين، روسيا...) بحيث يخضع لمبدأ التسيير الجماعي والمشترك، تُضمن فيه توازنية القوى وتدحض بذلك تسلطية دولة واحدة على ميكانيزمات السياسة الدولية.

من ذلك أيضا، إنتقاد الولايات المتحدة الدائم السلطات الصينية في تعاملاها في المجالات والنقاط التالية: حقوق الإنسان، الديمقراطية، حكم القانون، طبيعة النظام السياسي في الصيني ونعته بالإستبدادية والتسلطية...، وهذا ما تراه الصين تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لها، حيث أنه من الممكن أن يتجذر لدى شعب الصين العظيم عدديا وتاريخيا أن الأمريكيين يمنعونهم من التقدم و الحياة، ومن المرجح أنه لو تتعاظم هذه الرؤية لا سيما وأن آلة الدعاية والبروباغاندا الصينية قوية جدا فإن العواقب ستكون وخيمة جدا...

---

[1] مايكل كرانِش، ومارك فيشر، **ترامب بلا قناع: رحلة من الطموح، الغرور، المال، والنفوذ**، (ترجمة: إبتسام بن خضرا)، دار الساقي، لبنان، 2017.

[2] عالم الإقتصاد والسياسة الأمريكي، المستشار الإقتصادي والتجاري لترامب، ومهندس **الحرب الإقتصادية** على الصين التي يعتبرها قوة رجعية تسعى لتدمير أمريكا وطردها من آسيا وإفريقيا لكي تقيم نظاما عالميا شموليا.

[3] **الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين**، مركز الجزيرة للدراسات، aljazeera.net، بتاريخ (2018/12/17).

[4] **الأَمَرَكَةَ "Americanization":** مصطلح صَكّهُ المفكر الكوري **صموئيل موفيت "Samuel Moffett"** (1916-2015) سنة 1907، يُشير إلى التأثير الأمريكي على مناطق العالم في شتى مجالات الحياة (السيطرة الإعلامية، القوة السياسة، الإنتشار الثقافي والإقتصادي، حيث تسعى الولايات المتحدة "أمركة" العالم من خلال إعلامها وقُوتها السياسية، العسكرية، والإقتصادية...

[5] **الإمبريالية "Imperialism":** مصطلح يشير إلى الهيمنة الإقتصادية، العسكرية، السياسية، الثقافية لدولة على دولة أو دول أُخرى، وقدّ لعبّت الإمبريالية دوراً كبيراً في تشكيل العالم المعاصر والحديث، كما سمحت بسرعة إنتشار الأفكار والتقنيات مساهمة في تشكيل عالم أكثر عولمة.

المطلب الثاني: تحليل أهم الأحداث والوقائع[1] في الحرب الإقتصادية الأمريكية الصينية

قصد معالجة الموضوع محل الدراسة، وربطا بجوهر **الإشكالية والتساؤولات الفرعية**، ومراعاة لما **إفترضناه** بداية، فإننا نتوجه إلى تحليل أهم المحطات والفواصل الزمنية المتعلقة بالموضوع بهدف إستقراء الإحتمالات الواردة لمسارات وتفاعلات هذه الحرب الإقتصادية القائمة بين البلدين، وأيضا، الفهم الرصين والإدراك الواعي للوقائع والدوافع، وإستنباط المعاني الظاهرة والخفية لهذه الحرب، ولأركانها المادية والمعنوية المؤثرين ماضيا، آنيا، ومستقبلا.

في القرن الواحد والعشرون، إختلفت التسميات وتعددّت الألفاظ التي يُصْطَلَحُ بها على واقع اليوم، من ذلك، عصر **ما بعد الحداثة "Post-modernism "**، **الإعتماد المتبادل "Interdependence"**، **نهاية التاريخ "End of History"**، **الإندماج المكثف " Deeper Integration"**، **العولمة "Globalization"**... بَيْدّ أن مَوْئِلَ الإنطلاق وقُمقُمَ كل هاته الألفاظ ينطلق منّ وَصفِ موضعٍ مُعقّدٍ ومتداخِلٍ من الروابط والعلاقات، والتي من خلالها تُأثر وتَتَأَثر المُجتماعت والأفراد بما يجري من أحداث، قرارات، وأنشطة في جميع أقطار الأرض.[2]

شهدت العلاقات الأمريكية الصينية منذ وهلتها الأولى وإلى غاية إعلان الحرب الإقتصادية من قبل واشنطن، شهدت عديد التجاذبات والإرهاصات، ومديد المحطات الزمنية والتاريخية الفاصلة والهامة جدا، بين التعاون والتنافس تارة، والصراع والتحارب تارة أخرى.

بتاريخ الـ 06 ديسمبر 2018 إحتفلا كلا الطرفين بالذكرى الأربعين"للّبيان المشترك" حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين سنة 1978.[3]

تحت مظلة "العولمة"، وفي إطار إتصال الشعوب ببعضها البعض إقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، تقنيا... في شتى مجالات الحياة بأبعادها المادية والمعنوية[4]، كان هذا البيان النواة الأساسية التي مهدت لإقامة علاقات سياسية، وإقتصادية بدأت بـ 1 مليار دولار، لتبلغ في عامها الأربعين قيمة الـ 700 مليار دولار، وهي أعلى قيمة تبادلية في العالم والتاريخ.

01 سبتمبر 2001: هجمات برجي التجارة العالمي (مع السؤال عن الجهة التي قامت بهذه الأعمال؟ ومن المستفيد؟)[5]، حيث تعد نقطة أساسية ومرحلة مفصلية جوهرية في العلاقات الأمريكية.

فلولا وقوع هذه الأحداث، والتي وجهت فيها واشنطن كل جهودها وجل قواها وإستراتيجياتها نحو أهداف ومقاصد أخرى، لكانت الصين هي الهدف الرئيس الذي عقدت الولايات المتحدة العزم على تدميره.

---

[1] نَودُّ التنويه إلى أننّا إبّانَ إعدّاد وإسنّاد هذا **المطلب** المَوسُوم **"بتحليل الأحداث والوقائع"** وكمّا بينّا ذلك في مُقدمة الدراسة، فقد إعتمدنا على التقصي الآني والفوري للأحداث والتواريخ خلال الفترة ما بين (2017/07/01 إلى غاية 2019/05/12) عن طريق مَوَائِلْ ووسائل **الإعلام** الرسمية العالمية وفي كلاّ البلدين (المؤسسات الرسمية "الرئاسة، الوزارات..."، المحطات الفضائية الإخبارية والتحليلية...)، وعبر الشبكة العنكبوتية (InterNet) والحسابات الرسمية لصناع القرار والمحللين في **المنصات** الإجتماعية (...FaceBook, Twitter).

[2] إدريس عطية، **الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة: دراسة تحليلية في الأشكال، الأساليب، و الإجراءات المضادة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، السعودية، 2015، (سبتمبر / المجلد 31 - العدد 63) ص 05.

[3] سالي شعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 38.

[4] أحمد طرطار، **فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمــة الماليــة العالميــة**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، (العدد 01)، 2009.

[5] أليكس جونز، **هجمات 11 سبتمبر** عمل داخلي بقيادة عناصر إجرامية من الحكومة الأمريكية وليست من تدبير القاعدة، infowars.com، بتاريخ (2018/12/17).

وقد فصل في ذلك ثلة من المحللين التابعين "لمحافظين الجدد" بالقول: "أنه لو لم تقع هذه الأحداث لكانت الولايات المتحدة والصين الآن على صفيح ساخن للمواجهة الإستراتيجية والعسكرية، وليس كشريكين إقتصاديين وأمنيين (ضد الإرهاب)"، موردين في ذلك مثالين تاريخين وهامين، الأول أن الحرب العالمية الأولى والثانية قامتا بسبب طموح ألمانيا النازية **(أدولف هتلر)** لتزعم العالم خلفا لأمريكا، والمثال الثاني هو الحرب الباردة التي سببتها طموحات الإتحاد السوفياتي (روسيا) لتزعم العالم خلفا لأمريكا.

سبتمبر 2002: عقد إجتماع إقتصادي في واشنطن رفيع المستوى وقد ناقش تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، وآفاق الإستثمار المباشر في المجال المالي والإقتصادي لكلا البلدين.

2008: بعد التفاقم الكبير للأزمة المالية العالمية، وما رافقها من إنعكاسات سلبية على إقتصاديات جميع الدول دون إستثناء، أصبح لزاماً على رجال السياسة وعلماء الإقتصاد التفكير ملياً في البحث عن البدائل الكفيلة بتخطي هذه الآثار، بإعتبارها وليدة النظام الرأسمالي خاصة، ممّا يستوجب طرح آليات جديدة، ليست في كُنه النظام الرأسمالي ذاته، بلّ هي وليدة أنظمة أخرى[1]، ومن هنا جاء دور الصين المحوري (النظام الإشتراكي) في إنقاذ الإقتصاد الأمريكي وإنعاشه عن طريق آليات عديدة، أهمها شراء السندات، وضخ السيولة المالية والنقدية في قطاعات إستراتيجية داخل الولايات المتحدة.

حينها، كانت وسائل الإعلام الصينية الرسمية تتناول ظاهرة الأزمة العالمية بوصفها "فرصة لا يمكن أن تحدث إلا مرة واحدة كل قرن"، وبالفعل، أحسنت بكين إستغلال ذلك وسط حيرة ودهشة العالم.

لقد تبنّت الحكومة الصينية رزمة تحفيزية قيمتها 586 مليار دولار، ما يبرهن أنها مصممة على احتواء الأزمة.

ولتوسيع نفوذها الدولي قامت الدولة الصينية بإعادة نسج وتوثيق علاقاتها الإقتصادية الدولية، تمهيدا لتمتين علاقاتها السياسية، حيث قدمت (والتي تملك أكبر إحتياطي من العملة الأجنبية في العالم) مساعدات مالية مهمة لمجموعة من الدول (الولايات المتحدة، ألمانيا، سويسرا، إسبانيا، وبريطانيا) وقامت بتوقيع عقود إقتصادية حيوية وإستراتيجية بلغت مئات المليارات من الدولار.

ورأى **زهو شاوشوان "Zhou Xiaochuan"** (1948) رئيس بنك الشعب الصيني، أنّه من الممكن معالجة عيوب النظام النقدي الدولي، إلى حدٍّ ما، من خلال خلق عملة جديدة للاحتياطي العالمي، وفي الحقيقة، أثارت هذه الفكرة المثيرة للجدل قلق الأمريكيين ولكنّها حظيت بترحيب العديد من الأوروبيين والآسيويين، ومع أن فكرة **"زهو"** لا تعني تقويض مكانة الدولار في المستقبل القريب، إلا أنها قد تُحدث ثورة في النظام النقدي الدولي[2]، فهذه الفكرة تأتي لإستهداف الدولار الأميركي وتفوّقه كعملة مقبولة لتخزين القيمة والتجارة من قِبل المنافسين والناقمين (حتى الإرهاب والتنظيمات الإجرامية تتعامل بالدولار)، فالعالم يسعى إلى فكّ ارتباطه عن الإقتصاد الأميركي، والصين تزيد من إستخدام عملتها بدل الدولار في التبادلات الثنائية، وقد بدأت فعليا في ذلك مطلع العام 2019.

2009: الرئيس أوباما في زيارة تاريخية إلى الصين، محاولا إقناعهم أن "الولايات المتحدة لا تسعى الى إحتواء الصين" بل تريد تعزيز شراكتها مع بكين.

2010: على خلفية إستفزازات أمريكية، الصين تجمد كل أنواع التعاون، التبادل، والشراكة في المجال العسكري.

19 جانفي 2011: الرئيس **باراك أوباما** يستقبل الرئيس الصيني **"هو جينتاو"** في واشنطن، والتي أكدت على الإلتزام في العمل لبناء الثقة رغم الخلافات الكثيرة بين البلدين.

---

[1] أحمد طرطار، **دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية العالمية**، بوابة الإقتصاد الإسلامي العالمي، salaamgateway.com، بتاريخ (2009/09/20).

[2] **هل حولت الأزمة المالية العالمي الصين إلى قوة عالمية عظمى**، منشورات حلف شمال الأطرلي (NATO)، nato.int، بتاريخ (2018/08/12).

28 أكتوبر 2011: مفوضية المراجعة الإقتصادية والأمنية للعلاقات الأمريكية الصينية تعلن بأن الجيش الصيني هو المسؤول عن إختطاف الأقمار الصناعية الأمريكية في 2007 و2008، وذلك ما سبب تلاعبا كبيرا في الأنظمة المالية والمصرفية، وعلى رأسها بورصة **"والستريت"** في نيويورك (الأولى عالميا)، كما يذكر أن العام 2008 شهد أزمة مالية عالمية دمرت الولايات المتحدة، وقد خرجت منها الصين منتصرة نظرا لعدة إعتبارات أهمها طبيعة نظامها الإقتصادي.

03 أوت 2015: قبل أيام من زيارة دولة يقوم بها الرئيس الصيني **شي جينبينغ** للولايات المتحدة، الصين تقوم بإختراق ملفات سرية لـ 40 مليون موظف حكومي أمريكي، وبدورها واشنطن تعتقل مسؤولين كبار وسامين في الدولة الصينية، وتنتزع منهم بالإكراه معلومات وأسرار تخص القيادة العليا للدولة.

20 جانفي 2017: نهاية حكم الرئيس **أوباما** ونائبه **جون بايدن**، وتنصيب **"دونال ترامب"** (اليميني الواقعي المتشدد) رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، و**"مايك بنس"** نائبا له.

أفريل 2017: الرئيس **ترامب** يشكل لجنة تقصٍ وتدقيقٌ حول الرسوم على الحديد والصلب المستورد، ومدى تهديده للأمن القومي الأمريكي.

أوت 2017: تشكيل لجنة تقصٍ وتحقيق تختص بالصين لوحدها، حيث أمر ترامب بفتح تحقيق معمق ورسمي حول الهجمات الإلكترونية، والملكية الفكرية الأمريكية، وحلفاؤها، والخسائر التي كلفت والولايات المتحدة 225-600 مليار دولار سنويا، وقد إنتهى التحقيق إلى توجيه التهم وتثبيت الإدعاءات على الصين بشكل رسمي، كذلك، وممّا جاء في التحقيق، أن القوانين الصينية تتعارض مع حقوق الملكية الفكرية من خلال إجبار الشركات الأجنبية على الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية (يمثل ذك أمرا عقديا ومبدأيا يتسم به النظام الصيني) حيث يتم عبر هذه الشراكة منح الإمكانية للشركاء الصينيين بالوصول إلى الإذن بإستخدام التقنيات والأسرار، وإعادة تحسينها أو تكريرها (سرقة العقول والأفكار).

أيضا، الصين غير ملتزمة بالإعتراف ببراءات الإختراع المشروعة، وتبني سياساتها على التمييز ضد التكنولوجيا الأجنبية المستوردة، وأيضا، إقامة الصين مجموعة من الحواجر غير التعريفية، ويعني ذلك أن قطاعات كبيرة وحيوية للإقتصاد الصيني تبقى معزولة نسبيا عن المنافسة الدولية (دعم السلطات المطلق).

جانفي 2018: **ترامب** يعلن عن فرض رسوم جمركية على الطاقات المتجددة المستوردة من الصين.

13 فيفري 2018: الإدارة الأمريكية تستعد لفرض رسوم جمركية على مجموعة ضخمة من الواردات الصينية بقيمة 60 مليار دولارسنويا (قطاعاَ التكنولوجيا والإتصال).

17 فيفري 2018: مباحثات سرية رفيعة المستوى بين البلدين.

01 مارس 2018: الرئيس **ترامب** في إجتماع مطول مع إدارته يتلقى تقريرا من الممثل التجاري الامريكي **روبرت لايتهايز** بإقتراح فرض رسوم بقيمة 30 مليار دولار، بَيّد أن ترامب يصر على زيادة هذا الرقم ومضاعفة رسومه، ثم بعد ساعات، يغرد **ترامب** على **تويتير** بالقول: **"الحرب الإقتصادية جيدة الفوز بها سهل"**، وبناءا على ذلك: **أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحرب الإقتصادية على الصين، الأكبر في العالم والتاريخ**، وعليه، تم فرض ضرائب بنسبة 25% على الحديد والصلب، و10%على الألمنيوم.

05 مارس 2018: رئيس منظمة التجارة العالمية يحذر من أن تكون الرسوم الجمركية شرارة لكساد عالمي.

09 مارس 2018: **ترامب** يعلن عن فرض زيادة في الرسوم على الحديد، الصلب، والألمنيوم، والصين ترد بالمثل على هذا القرار، وتدلي بالقول أنها هذا القرار هجوم صارخ على التجارة الحرة في العالم.

11 مارس 2018: البرلمان الصيني يلغي القيود التي تحدد المدد الزمنية التي تحكم منصب الرئيس، مما يعطي للرئيس الحالي **شي جينبنغ** البقاء في منصبه لأجل غير مسمى.

وهذا يعني أن الأمة الصينية تفوض الرئيس الحالي بمواصلة مسيرة التنمية والتقدم، وتُوَكِّلهُ بالفوز بهذه الحرب الإقتصادية.

13 مارس 218: الرئيس الأمريكي يقيل وزير الخارجية **ريكس تيليرسون** من منصبه ويخلفه بمدير وكالة الإستخبارت **مايك بومبيو**، ويضع مكان هذا الأخير **جينا هاسبل** والتي تعد أول إمرأة في التاريخ الأمريكي تشغل هذا المنصب.

وهذا يعني أن ترامب يأتي برجال مطيعين يخضعون لإمرته ويطبقون رؤاه دون سؤال أو إعتراض.

23 مارس 2018: **ترامب** يعين **جون بولتون** (اليميني المتشدد) مستشارا للأمن القومي، وفي نفس التاريخ، **ترامب** يعلن عن إعداد قائمة رسوم إضافية تختص بالصين وحدها، والصين تعلن أنها جاهزة للرد بالمثل.

02 أفريل 2018: الصين ترد على قرارات **ترامب** بفرض رسوم جمركية على 120 منتجا أمريكيا، وواشنطن تعد قائمة بـ 1300 منتجا صينيبا بما قيمته 50 مليار دولار، وتم تطبيق هذا القرار في اليوم الموالي (03 أفريل).

04 أفريل 2018: الصين ترفع من نسبة الرسوم على المنتجات الأمريكية لتبلغ قيمة 50 مليار دولار، وترامب يهدد في اليوم الموالي (05 أفريل) برفع قيمة الرسوم إلى 100 مليار دولار.

16 أفريل 2018: الولايات المتحدة تمنع الشركات الصينية العاملة في قطاعات التقنية والتكنولوجيا من أن تستحوذ على أي شركة أمريكية أو جزأ منها لمدة سبعَ سنوات (مرسوم رئاسي وقعه **ترامب**)، ويعني ذلك أن **ترامب** لو فاز بولاية جديدة في 2020 سيكمل حربه هذه دون العدول عنها.

22 أفريل 2018: إقتراح مشترك من "العقلاء" لبدأ محادثات حول الحلول الممكنة بين واشنطن وبكين للخروج من هذه الحرب الإقتصادية المدمرة للجميع.

03 ماي 2018: بدأ المحادثات بين البلدين بشكل محتشم.

20 ماي 2018: بناء على المحادثات، واشنطن تقرر تأجيل الرسوم الإضافية موازاة مع إستمرار المحادثات، مما إنجر عن ذلك إرتفاع قياسي للأسواق العالمية في اليوم الموالي، جاء ذلك بعد إعلان وزير الخزانة الأمريكية **"ستيفين منوشين"** تعليقا وقتيا للرسوم الجمركية.

29 ماي 2018: الحرب الإقتصادية بين البلدين تعود إلى الإتقاد مرة أخرى بعد إعلان البت الأبيض جاهزيته لفرض 25% على ما قيمته 50 مليار دولار على السلع الصينية.

15 جوان 2018: بكين ترد برسوم مماثلة على السلع الأمريكية.

01 جويلية 2018: البداية الفعلية في تحصيل الرسوم الإضافية على السلع الصينية في الولايات المتحدة بما قيمته 34 مليار دولار.

02 أوت 2018: واشنطن تدرس زيادة الرسوم على ما قيمته 200 مليار دولار وبكين تصدر قائمة مضادة بقيمة 60 مليار دولار.

23 أوت 2018: عودة المفاوضات بين البلدين تزامنا مع بداية تحصيل الرسوم على 16 مليار دولار من السلع الصينية في أمريكا.

07 سبتمبر 2018: **ترامب** يهدد بزيادة الرسوم على المزيد من السلع الصينية وإن بلغت قيمة الـ 500 مليار، حيث يعتبر هذا الرقم هو الإجمالي الصافي للصادرات الأمريكية إلى الولايات المتحدة.

تعليقا على هذه التهديد، لو أن ذلك تم فعليا وبهذه القيمة، سوف يشهد العالم أزمة عالمية ليس لها مثيل، أزمة متعددة الأوجه ومتنوعة الأبعاد (إنهيار، تضخم، بطالة، كساد...).

08 سبتمبر 2018: **ترامب** يعلن بأن منتجات العملاق الأمريكي "Appel" ترتفع بنسبة كبيرة بسبب الرسوم المفروضة على الصين.

11 أكتوبر 2018: وزير الخزانة الأمريكي **(وهي قطاع حساس جدا وسيادي) ''ستيفين منو تشن''** يلتقي محافظ بنك الصين المركزي **''يي كانكا''** على هامش المؤتمر السنوي للبنك الدولي في إندونيسيا.

30 نوفمبر 2018: قمة الـ 20 في الأرجنتين، حيث إلتقى مسئولو البلدين على هامش إجتماعات بينهما، وقد إتفقا فيما بينهما على هدنة أولية لمدة 90 يوما، حيث إلتقاَ الرئيسان **ترامب** و**جينبينغ** وإتفقا على الوقف المؤقت وعدم فرض المزيد من الرسومات الجمركية والعقوبات الإقتصادية، واعدا بأنه في قادم الأيام والشهور سيتوصلان لإتفاق إقتصادي وتجاري نهائي وملزم.

01 ديسمبر 2018: السلطات الكندية تلقي القبض على **''(سابرينا) منك''** المديرة التنفيذية لشركة **''هواوي'' Huawei**الصينية (إبنة مؤسسها **''رن رنكفي''**) عملاق الصناعات التكنولوجية في العالم، وذلك بغرض تسليمها إلى السلطات الأمريكية.

وللتنويه، تمثل شركة **''هواوي''** عملاقا للصناعات التكنولوجية الذكية والإلكترونية على النطاق العالمي، برأس مال قدره 1 ترليون دولار، وهي أكبر مشغل إنترنت وإتصالات وممتدة في جميع دول العالم، وقد إستولت "نسبيا" على عدة شركات عملاقة للتكنولوجيا والإتصال (تملك الأسهم) مثل، **''إريكسون''**، **''آبل''**، **و''سامسونغ''**... كما تعتبر **''هواوي''** الرائد العالمي الأول في **''الجيل الخامس''**، وأكبر مُصنِّع لأجهزة الإتصال، ومن أكبر مقدمي براءات الإختراع في العالم أجمع.

بهذه الأرقام الضخمة، تعتبر شركة **''هواوي''** أهم الركائز الحاملة لطموحات الصين التكنولوجية حاضرا ومستقبلا[1]، وهذا ما يفسر الحملة الكبيرة جدا التي تشنها الولايات المتحدة على هذه الشركة بالذات.

07 جانفي 2019: الرئيس **ترامب** يصرح بأن المفاوضات مع الصين تسير بشكل جيد في بكين، وتحت إشراف المُدّبّر والمهندس لسياسات الصين الإقتصادية، البروفيسور **''ليو خي'' (Liu He)**، خريج جامعة "هارفارد" (الأولى عالميا)، ومستشار الرئيس الصيني للشؤون الإقتصادية والإستراتيجية.

22 جانفي 2019: بعد أسبوع من التفائل بقرب التوصل إلى إتفاق تجاري، واشنطن تقوم بالتصعيد ضد بكين، فقد قامت بالضغط عليها وعلى كندا لتسليم المديرة التنفيذية لشركة **''هواوي''**، وقامت أيضا بالضغط على شركتي **''آبل''** (العملاق التكنولوجي الأمريكي برأس مال 1.5 ترليون دولا)، **و''فوكس كون''** (عملاق التكنولوجيا التايواني) لنقل مصانع تجميع منتجاتهم من الصين إلى الهند خلال شهر فيفري، ما يتأتى عنه خسائر مادية ومالية وتسريح مئات الآلاف من العمالة.

19 فيفري 2019: ألمانيا وبريطانيا يوقّعان عقود (بعشرات ملايير الدولارات) مع العملاق الصيني **''هواوي''** لتوريد الجيل الخامس من الإتصالات اللاسلكية للهواتف المحمولة، وأبراج الإتصال والمراقبة.

25 فيفري 2019: نائب الرئيس الصيني والمشرف على السياسات الإقتصادية والإستراتيجية للدولة، يعلن عن نجاح جزأي مع إدارة **ترامب** في المحادثات القائمة بخصوص الحرب الإقتصادية"، و**ترامب** يعلن بدوره تأجيل تطبيق مزيد من العقوبات على الصين.

27 فيفري 2019: السلطات الصينية تسمح لشركات التصنيف الإئتماني الأمريكية بالعمل في سوق السندات الصينية.

---

[1] محمّد مهاتير (رئيس وزراء ماليزيا)، مقابلة مع شبكة الصين الدولية، arabic.china.org.cn/business/txt/2019-05/31، بتاريخ (2019/05/31).

13 مارس 2019: السلطات الصينية تصدر قانون الإستثمار الجديد، والذي يتيح لشركات الخدمات المالية وللإستثمارات الأجنبية بالعمل في الصين.

تعقيبا على هذا الإجراء، يمكن القول أنه يعتبر نقطة ربح وكسب مؤقت لصالح واشنطن ضد بكين "المرغمة"، وللتنويه، يبلغ حجم الإستثمارات الأجنبية في الصين قيمة 130 مليار دولار.

21 مارس 2019: مسؤولون سامون من الصين يحلّون بواشنطن للتفاوض حول إمكانية إلغاء هذه الأخيرة رسوما جمركية على صادراتها.

المبحث 2: آليات ومآلات الحرب الإقتصادية الأمريكية الصينية

المطلب الأول: الآليات والوسائل المنتهجة في الحرب الإقتصادية بين واشنطن وبكين

إلى جانب ما ذكرناه من آليات، أدوات، ووسائل للحروب الإقتصادية في الفصل الأول من الدراسة، فإن الحرب الإقتصادية بين واشنطن وبكين إنحصرت في مجموعة معينة من الوسائل والأدوات، ومرد ذلك إلى طبيعة وخصوصية كلا البلدين وسمات نظاميهما الإقتصادي والمالي، وعلى إعتبار أنهما الإقتصادين الأضخم عالميا، ويملكان من أسباب القوة ومقوماتها (السياسية، الإقتصادية، العسكرية، التكنولوجية، الجغرافية،الديموغرافية...) ما يفوق دول العالم مجتمعين.

وبما أن هذه الحرب "الباردة" المستعرة بوتير شبه متباطئة قد إتقدت منذ أزيد من العام، فقد إنحصرت فيها الأدوات والوسائل ضمن مجموعة أولية قد تتسع إلى أشدها تأثيرا وخطورة وبدرجات متباينة، وقد تصل إلى مستويات الحسم العسكري، ما ينم عن حرب عالمية ثاللثة مدمرة وشاملة، سيما وأن البلدين يملكان قدرات نووية وأسلحة فتاكة مدعومة بترسانة عتاد جد متطورة.

حيث تضمنت مجموعة الآليات والوسائل المنتهجة بين واشنطن وبكين ما يلي:

- فرض الرسوم الجمركية (الضرائب) على الواردات

تعتبر هذه الخطوة بداية الشرارة للحرب الإقتصادية بين واشنطن وبكين، فقد أعلن عنها الرئيس **ترامب** على مرات متتالية وبنسب متفاوتة، مهددا بإحتمالية بلوغ النسبة 100%، أي ما يعادل 600 مليار دولار.

ترامب يقول بأن الصين تصدر إلى الولايات المتحدة ما قيمته نصف ترليون دولار سنويا، ويريد تغيير هذا الرقم إلى صالح بلاده لتكون صادرات الولايات المتحدة أكبر من وارداتها من وإلى واشنطن، وبهذا، تعديل الميزان التجاري لصالح واشنطن.

إن هذه الأداة (الرسوم) تبقى من أنجع وأقوى الوسائل المنتهجة في الحروب الإقتصادية والتجارية، والدليل أن كل الدول المتناحرة فيما بينها إقتصاديا عمدت إليها مباشرة كأداة أولية للإحتراب، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة، وذلك إستهدافا للأسباب التالية كما يقول **ترامب**: "حماية

الوظائف داخل البلاد، حماية الصناعات المحلية، إزالة الآثار الضارة للممارسات التجارية غير العادلة، التوجه نحو المنتجات المحلية".

وللتذكير، فإن تاريخ الولايات المتحدة طويل جدا مع فكرة "الحمائية التجارية"، لا سيما لدى الرؤساء الجمهوريين الذين تعاقبوا بالحكم على واشنطن بشعار "أمريكا أولا وبعدها الطوفان".[1]

إن الحمائية أسلوب إعتمده المسؤولون في الحزب الجمهوري تحديدا لحماية المنتجات الأمريكية من المنافسة الأجنبية، وهو أسلوب يحظى بترحيب بعض المصنعين، لكنه يجد إنتقادات من آخرين يرون أنه يؤثر سلبا في الإقتصاد المحلي، فضلا عن أنه يسيء إلى سمعة الولايات المتحدة كدولة منفتحة.

تهدف الحمائية كسياسة تجارية إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستند إلى مجموعة من الأدوات التي تحدُّ من الإستيراد وتُعيق وُلُوج السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية.

وقد تبنى **ترامب** ذلك ضد الصين بدرجة أولى، وأعلن الإنسحاب من إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي المعروفة اختصارا بـ"TBB" والتي تشمل نحو 40% من الاقتصاد العالمي.

- **العقوبات المالية**

تم فرض عقوبات مالية على مجموعة واسعة جدا من الشركات والمؤسسات الصينية، البنوك، الأشخاص، والإكراه البدني (مثلما حدث مع المديرة التنفيذية لشركة "هواوي" ومسؤولون سامون آخرون، وعملاء إستخبارات وأمن..).

بالإضافة إلى ذلك تضمنت هذه العقوبات أدوات تجارية أخرى، من ذلك، التضييق على حركة رؤوس الأموال والأشخاص الصينيين حول العالم، وحظر الأنشطة المصرفية والتحويلات المالية (تجميد الحسابات والأصول).

- **التلاعب المالي**

التلاعب بالبورصات المحلية، وإستخدام الأموال الساخنة للمضاربة، أي بعنى، تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى لكسب فائدة بسيطة على سعر الفائدة لتغيير سعر الصرف فيها، ما يؤدي إلى عدم إستقرار الأسواق المالية (البورصة) وإحتمالية إنهيار الأسهم وإفلاس الشركات...

ومن ذلك، الإعتلال في التدفقات الرأسمالية الدولية بين واشنطن وبكين، سواء على مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر، أو غير المباشر، أو على التدفقات الأخرى (القروض، الودائع...).

- **التكنولوجيا**

وهي أداة ضارية وحاسمة، الفوز فيها لمن يملكها[2]، ومن ذلك أن الرئيس الأمريكي فرض المراقبة المشددة، التدقيق، والحظر لجلّ الشركات الصينية العاملة في هذا القطاع، أبرزها، عملاق

---

[1] **الحمائية عند الجمهوريين: أميركا أولا وبعدها الطوفان**، موسوعة الجزيرة، aljazeera.net/encyclopedia، بتاريخ (2019/02/21).

[2] ممدوح الشيخ، **التجسس التكنولوجي - سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية**، المكتبة العامة، مصر، 2018، ص 55-60.

التكنولوجيا **"هواوي"**، وذلك بداعي المخاوف الأمنية، ولأن النصر والمستقبل لمن يملك التكنولوجيا والتقنيات.

من أبرز ما يذكر في هذا الصدد مثالا لا حصرا، هو تقنية **"الجيل الخامس"** (G5)، والتي يتأهب العالم أجمع لإمتلاكها وإستخدامها، وذلك مما ينذر بتملك بكين لتقنيات "خيالية" وتحكم تام وعميق (تجسس، تلاعب...) في الشبكة العالمية "الإنترنت".

ترامب يقول أيضا بأن الصين تسرق الأفكار والإختراعات الأمريكية (الأسرار التكنولوجية، التجارية، العسكرية...) بسبب فرضها لقاعدة 49-51، والتي تمكن السلطات الصينية من الإطلاع على أسرار الشركات العاملة فوق أراضيها أو المملوكة لها، ولذلك أمر **ترامب** كل الشركات التكنولوجية العملاقة مثل **"آبل"** العاملة في الصين ببداية التفكير في الإنسحاب منها، والتوجه نحو "الهند" (منافس كبير للصين)، ما سيؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة لكلا الطرفين.

يقول **ترامب** أن الصين تحصل على ما قيمته 300 مليار دولار نتيجة السطو على براءات الإختراع الأمريكية، وذلك عبر إجبار الشركات بمنحهم الأسرار التكنولوجية مقابل فتح الصين أسواقها الضخمة (1.5 مليار نسمة)، حيث يعد ذلك كله أكبر تهديد فردي للتكنولوجيا الأمريكية، وكما أكد ذلك وقبل الرئيس ترامب، الجنرال **"كيث ألكسندر"** الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي.

- **التجسس**

هناك حرب خفية عظيمة قائمة منذ مدة بين البلدين في مجال الجوسسة والإستخبارات، لا سيما العسكري والإقتصادي بقيادة كل الأجهزة وعلى رأسها، وكالة الإستخبارات المركزية، وجهاز الإسخبارات الأمني الصيني.

الملاحظ أن الصين متقدمة جدا في جولات كثيرة ضد الولايات المتحدة، ولعل أبرز ذلك، ما حصل بتاريخ 20 ماي 2018، حين فكّكت الأجهزة الصينية شبكة سرية إستغرق بناؤها عشر سنين مكونة من 20 عميلا إستخباراتيا، وزجت بهم إلى مصير مجهول، ثم لم تستطع واشنطن التدخل من أجلهم لأنها ستثبت التهمة عليها، ما يترتب عن ذلك تداعيات وخيمة.

أيضا، أكد الرئيس الأمريكي تسلل الصين إلى حواسيب كثير من الشركات الأمريكية التابعة للجيش، وإتهمها أيضا بسرقة 40 مليون ملف لموظفين حكوميين.

كما أكد أن الصين وروسيا تعملان بقوة على إختراق وتبادل قواعد البيانات لأهم القطاعات الشركات الإقتصادية الأمريكية، مؤكدا أن الصين مسؤولة عن 90% من عمليات التجسس الإقتصادي[1]، وسرقة الأسرار التجارية، فضلا عن ذلك إفتقار الصين لقوانين الملكية الفكرية ودورها الكبير في دعم الشركات الوطنية والخاصة.

- **التلاعب بالعملة**

ويحسب التقدم في هذا المجال إلى الصين، والتي تسيطر على عملتها وقت وكيف ما شاءت.

[1] تقرير إستخباراتي من "وكالة المخابرات المركزية" (CIA) مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، senate.gov، بتاريخ (2019/01/11).

ترامب صرح في 20 جويلية 2018 أن الصين "تتلاعب بعملتها **''اليوان''** من خلال خفض معدّلات الفائدة، ما يضعف قدرة "الدولار" التنافسية".

تسمح الصين للعرض والطلب بلعب دور في تحديد قيمة عملتها، لكنها تتدخل لإبقاء اليوان ضمن هامش تعاملات ضيق تعدله يوميا، ما يعطي للصادرات أفضلية في الخارج، ويخفف كثيرا من الآثار السلبية للرسوم الأمريكية على الإقتصاد الصيني، بالإضافة إلى أن البنك المركزي الصيني يقوم بشراء جلّ العملة من الدولار ثم يعيدها إلى السوق الأمريكية عن طريق شراء السندات، ما يساهم في الحفاظ على عملتها مستقرة أمام الدولار.

وهكذا، يعد التلاعب بالعملة من قبل السلطات الصينية أداة "قوية جدا" تستخدمها كنقطة قوة ضد الولايات المتحدة في هذه الحرب الإقتصادية وفي غيرها.

- **التلاعب بالسندات**

كشف تقرير صادر عن وزارة العدل الأمريكية وبأمر من الرئيس **ترامب** أن رجال أعمال صينيين ينشطون في الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال إمتلاكهم لحصص مهمة في المصارف الخاصة قد قاموا بإحتيالات مشتركة في سوق السندات الحكومية والتي يبلغ حجمها 16 ترليون دولار.

حيث تمثل السندات الأمركية أوراق مالية ذات قيمة، وهي أحد أهم أوعية الإستثمار الأساسية، كما أنها أداة الدين الرئيسية التي تلجأ إليها الحكومة الأمريكية لتمويل مشاريعيها وإستثماراتها، ولأنها توفر عائدا جيدا مقابل مخاطرات أقل، وعليه، فالحكومة الأمريكية تُنمّي، تُطّور، تُنافس، وتغطي ديونها قصيرة الأجل من السندات.

حيث تمثل الصين المالك الأكبر للسندات الأمريكية بما يقارب 3 تريليون دولار، وتعد هذه الميزة أقوى الخيارات الرابحة التي تملكها بكين.

فعليا، وفي مطلع العام 2019 (فيفري)، عكفت السلطات الصينية على التباطؤ في شراء مزيد من السندات الأمريكيية، ما يمثل تنبيها مبطنا لإدارة **ترامب**، وقد ترتب عن ذلك وفي وقت قصير "هزة" في الأسواق العالمية وتراجع الدولار بقوة.

المطلب الثاني: مآلات وعواقب الحرب الإقتصادية الصينية

ربطا بما سبق في الفصول والمباحث الآنفة من الدراسة، ونحن على مشارف الختام لها، نحاول في هذا المبحث الختامي إستشفاف مسارات هذه الحرب الإقتصادية وإستشراف عواقب مآلاتها في المدى المنظور والبعيد عبر "إستقراء" الوقائع والأحداث، و"تحليل" المضامين، البيانات، المعلومات،الإحصائيات، المواقف، التاريخ، التفاعلات، الشخصيات، التصريحات...، وعليه، إفتراض سيناريوهات محتملة وممكنة لما ستؤول إليه الأمور.

إنطلاقا من التحليل السابق **(في المبحث الأول من الفصل الثالث)** لسوابق الأحداث والوقائع ماضيا وحاضرا، ومن خلال التأويل المعمق والإستقراء لتاريخ الولايات المتحدة نجد أن التاريخ يعيد نفسه.

الإعتبار بالتاريخ[1]

في القرن الـعشرين، مرّ العالم ولقرابة العقد من الزمن بأزمة إقتصادية إجتماعية أصطلح عليها بالكساد الكبير 1929-1933.

بالإضافة إلى المتداول والشائع بشأن هذا الموضوع، فإن الحيثيات الحقيقة تعود إلى أن ما حدث هو حرب إقتصادية تجارية إبتدأتها الولايات المتحدة ضد كندا وعدد من الدول الأخرى عن طريق فرض رسوم جمركية بلغت نسبة 100% إنتهت بكساد عظيم وتعطل سلاسل الإنتاج والصناعة حول العالم، مع إرتفاع كبير جدا في معدلات التضخم، البطالة، وإنهيار الأسواق المالية...، ما أضفى إلى إشتعال الجبهات الإجتماعية حول العالم وتألبها على الأنظمة والسلطات، وساهم في صعود اليمين المتطرف في كثير من الدول (ألمانيا، إيطاليا...).

هذه الحرب الإقتصادية إتقدت شرارتها بعد صياغة مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس) عن الحزب الجمهوري قانونا وعرضه "بصورة توافقية" على الرئيس **"هربرت هوفر"** ولايته 1929-1933) المنتمي إلى نفس الحزب، ووزير التجارة الأسبق، وما كان منه إلا أن بادر إلى تنفيذ إجراءات فرض الرسوم، وهكذا، سُعّرت الحرب وأَتت بالدمار والخراب على العالم أجمع، وقد أصبح بعد فترة قصيرة الرئيس **هوفر** منبوذا لدى الأمريكيين ومن أسوأ الرؤساء الذي تعاقبوا على حكم البلاد بعدما تسلم الرئاسة عن خلفه الجمهوري **"كالفين كوليدج"**، ومع توالي أيام هذه الأزمة الضاربة، بدأت ملامح الفرج وتبددها تظهر مع تولي **"فرانكلين روزفلت"** عن الحزب الديمقراطي الرئاسة وحتى عام 1945، التاريخ الموافق لإنتهاء الحرب العالمية الثانية.

إستنادا إلى ما سبق، يمكن القول أن الظروف والحيثيات في حاضر اليوم شبيهة تماما بسنوات الكساد الكبير، ومن ذلك، الأعضاء الـ 52 في الكونغرس يؤدون الرئيس ترامب في جلّ سياساته ورؤاه.

واقعيا يمكن القول ما يلي:

- ترامب ينتمي إلى الحزب الجمهوري، وهو الحزب الواقعي الذي يرى مصلحة أمريكا أولا وأخيرا، وفوق كل شيء.

الحزب الجمهوري يتكون من مكون أساسي له، وهم **"المحافظون الجدد"**، الذين يوجهون **ترامب** في ممارسته وإستراتيجياته، والذي يمكن إعتبارهم من أهم المجموعات السياسية اليمينية النافذة في الولايات المتحدة، والتي تقوم على الإيمان بقوة أمريكا وهيمنتها على العالم، وتتألف من علماء، مفكرين إستراتيجيين، محاربين قدامى، ونخب مثقفة، وهم الذين وراء فكرة حرب الخليج الثانية، غزو أفغانستان، إحتلال العراق، مشروع الشرق الأوسط الجديد، وصفقة القرن...

- الرئيس الأمريكي بلُغة التهديد والوعيد هو الذي أعلن الحرب الإقصادية والتجارية على الصين، الإتحاد الأوروبي، كندا، كوربا الجنوبية، المكسيك...
- مجموعة الدول المتضررة تعلن هي الأخرى عن الرد بالمثل، وهكذا، يتم إعادة نفس السيناريو الذي حدث في 1929.

[1] وائل إسماعيل، **الإمبراطورية الأخيرة: أفكار حول الهيمنة الأمريكية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 12-22.

إضافة إلى ذلك، المستشارون في الرئاسة، الخبراء، المفكرون، والرأي العام، ما فتئوا من تحذير **ترامب** بأنه سيعيد أزمة الكساد الكبير بتصرفاته هذه اللامسؤولة والفردية التسلطية على حد وصفهم، ويحذرون من مغبة تعطل وتباطؤ الإقتصاد العالمي.

صانع القرار

ربطا بما سبق، نتعرض هنا إلى عاملين يمثلان لبّ الأزمة من جهة، ودّيدّن الحلول من جهة أخرى، وهما شخصية رأس السلطة والإدارة التابعة له في كلال البلدين.

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

هي جمهورية إتحادية ديقراطية، وفقا لدستور 1788، رئيس الدولة فيها هو رئيس السلطة التنفيذية لكل فروع الحكومة الفيدرالية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، أي أنه هو صاحب المنصب الأكثر قوة ونفوذا.

تمتد ولايته مدة أربعِ سنين قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، إذّ أن "الثابت" هو السياسة الأمريكية والمؤسسات، و"المتغير" هو الرؤساء والإدارات.

حسب دراسات سيكولوجية عديدة[1]، **دونالد ترامب "Donald Trump"** (73 سنة) هو شخصية خطيرة ومصابة بجنون العظمة، وذلك ما أثبتته أفعاله وأقواله قبل توليه الرئاسة ومن بعدها خلال العامين الأولين، لا سيما العدائية" والتهجم على الأشخاص، البلدان والمنظمات بحكم أنه يرى نفسه قائدا لأعظم دولة عسكرية وإقتصادية في العالم (بمفهوم الإمبراطور) ، وذلك ما يعيزه فعل ما شاء دون حساب أو إعتبار، ومن ذلك حربه الإقتصادية على الصين، والتي يرى منها خطرا إستراتيجيا يهدد الأمن والمصالح الأمريكية.

إجمالا، ترامب يفكر كرجل أعمال، المصلحة والمال قبل كل شيء، ولو أمعنا النظر إلى كبار مستشاريه وفريق إدارته، وعلى رأسهم صهره **"جاريد كوشنير"**، و**"جون بولتون"** (اليميني المتشدد)، نجدهم كلهم يتشاركون مع ترامب في رؤاه وأفكاره العدائية، حيث تخبوا أصوات التعقل والحكمة، وتعلوا أبواق الإحتراب، العقوبات، الغطرسة...

بَيّد أن كل هذا وذاك قد يتغير في الإنتخابات الرئاسية القادمة (نوفمبر 2020) بقدوم رئيس أكثر إعتدالا يعيد الأمور إلى مجاريها على ما كانت عليه قبل دونالد ترامب، وكما حدث تاريخيا بين الرئيسين **"هوفر"** و**"روزفلت"**.

- **جمهورية الصين الشعبية**

هي جمهورية إشتراكية يحكمها الحزب الواحد، تمارس سلطة الدولة فيها من خلال الحزب الشيوعي الصيني، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية.[2]

---

[1] كامل مجدي، **دونالد ترامب "التحليل النفسي"**، دار الكتاب العربي، لبنان، 2017، ص 23-29.

[2] ين تشونغ تشينغ، **النظام السياسي الصيني**، (ترجمة: فريدة وانغ فو)، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، 2018، ص 23.

حسب دستور 1982، يتم إنتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب لمدة خمس سنوات، ولكن، وكإستثناء ونظيرا لما قدمه من خدمات عظيمة للشعب الصيني، فإنه في العام 2018 قام البرلمان الصيني بتعديل الدستور لكي يبقى الرئيس الحالي **"شي جينبينغ"** في منصبه مدى الحياة من أجل إستكمال المسيرة.

شي جينبينغ "Xi Jinping" (65 سنة)، الرئيس السابع للصين، رئيس اللجنة العسكرية المركزية، والأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي، أي أن هذا الرئيس يملك نفوذا كبيرا في الصين وخارجها، ويتحكم جيدا في أركان الدولة ومفاصلها بقوة، وهو الوحيد الذي أصبحت أفكاره ورؤاه جزءا من دستور البلاد.

بالنظر إلى شخصية **"جينبينغ"**، هو رجل هادئ، وذكي، يتصف بالروّية، الرصانة، والإتّزان في إتخاذ القرارات والتعبير عنها، وعلى عكس **"ترامب"** تماما، وهو الذي أخذ على عاتقه إعادة بعث الإمبراطورية الصينية التي تسعى إلى تشكيل العالم من خلال تصدير نموذجها في هذا العصر الجديد.[1]

في هذا الصدد، أعلنت جهات عليا في الدولة إستحداث ما يُسمى بـ**"نظرية شي جينبينغ حول الإشتراكية"**، ذات الخصائص الصينية من أجل عصر جديد، ليكون بذلك المفكر الرابع للشيوعية بعد **"كارل ماركس"** و**"فلاديمير إليتش أوليانوف (لينين)"**، و**"ماو تسي تونغ"**. وهكذا ينتزع **"شي"** الأمين العام الحالي للحزب الوحيد والقائد موقعا يقارن فقط بموقعي **"ماو تسي تونغ"** مؤسس الحكم الشيوعي، و**"دينغ شياو بينغ"** رائد الإصلاح.

إذا، نستنتج من ذلك أن الصين ماضية بثبات نحو أهدافها ورؤاها **"للعصر الجديد"**، ولنّ يوقفها أحد، وما هي إلى سنوات قليلة حتى تزيح "الولايات المتحدة" من عرش العالم.

الأوضاع القائمة

مع مرور قرابة العام على عمر هاته الحرب الإقتصادية، تمثلت أهم التبعات المترتبة عنها في تباطؤ نمو الإقتصاد العالمي بحكم أنه يعتمد في ذلك بالأساس على التبادلات التجارية بين الدول.

هناك دول أخرى متضررة من الحرب الإقتصادية بين واشنطن وبكين (كوريا الجنوبية، روسيا، إيران، تركيا...)، حيث أن ذلك ما سبب تباطؤ في الإقتصاد العالمي (زيادة الأسعار في الولايات المتحدة وإرجاء المشاريع الإستثمارية، وتباطؤ نسبي للإقتصاد الصيني...)، ولأن المنتجين بدأو بالتضرر بسبب أن الحافز على الإنتاج لم يعد موجودا، ولأن الأسواق المحلية في كل دولة لن تستطيع إستيعاب قدرات وطاقات الإنتاج التي كانت موجهة إلى التصدير، وبالتلي، يتم فقد الوظائف وغلق سلاسل الإنتاج، وتقل بذلك القدرة التجارية، وهكذا، يدخل العالم في دائرة مغلقة تؤدي به إلى الكساد كنتيجة ضرورية.

العالم يحذر

لقد حذر صندوق النقد الدولي عديد المرات من هذه المآلات، وكذا رئيس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي **"جيروم باول"**، ورئيس المصرف المركزي الأوروبي **"ماريو دراغي"**، مؤكدين على أن هذه الحرب التي أقرها **ترامب** على قوة عالمية مثل الصين تمثل خطرا كبيرا على العالم أجمع، وذلك

[1] جانغ يون لينغ، **الحزام والطريق "تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21"**، (ترجمة: آية الغازي)، صفصافة للنشر، مصر، 2016، ص 93.

بالمراعاة والنظر في قيمة ما تمثله التجارة من أهمية بالغة في نقل التكنولوجيا، السلع، وتوفير أجواء المنافسة ومقاومة الإحتكار، ما يؤدي إلى تقديمها إلى المستهلك النهائي بأسعار تنافسية... أما إذا ما فرضت على هذه التجارة قيود وضرائب فإن الجميع سيتضرر لا محالة (زيادة كبرى في الأسعار...)، وأولها الولايات المتحدة، لا سيما قطاعات التصنيع والبناء حيث الطلب على المواد الأولية كبير جدا (جلها تأتي من الصين).

مآلات مدمرة

إن الإستمرار في فرض الرسوم من قبل واشنطن وإجراءات الرد المعاقبة لذلك من قبل بكين سوف ينقل مستويات هذه الحرب إلى العالمية، والمحتمل الأكيد ولو طال نسبيا أنها ستؤدي إلى نشوب حروب عسكرية بطريقة أو بأخرى، ولأن الحروب تغير الأوضاع، ومثلما حدث في الحرب العالمية الثانية التي كان أحد أهم أسباب قيامها هي سياسة الرسوم والحمائية التي فرضتها واشنطن في الثلث الأول من القرن الماضي.

الصين تنتفض

من جهتها، الصين ترد بالمثل مدافعة عن مصالحها القانونية وطموحاتها المشروعة، واصفة الحال أن الوقت قد حان لإنهاء الترهيب الإقتصادي والهيمنة الأمريكية، وقد جاء هذا الرد على أعلى المستويات بعدما نقلت واشنطن مستويات الحرب من حرب تجارية إلى ترهيب إقتصادي بسياسات وقيود تنذر بحرب شاملة.

لا طالما يصف الأمريكيون الصين بأنها شريك مزعج ولا يمكن أبدا أن تكون صديقة موثوقة، وهذا ما يؤكدوه علماء ومفكرون كبار مع إحتمالية صراع نهائي يضفي إلى **صدام حضارات**، والذي تحدث عنه أبرز المنظرين العالميين **"صمويل هنتغتون"** بالقول أن المآل **النهائي للتاريخ** ولصدام الحضارات سيكون بين الغرب بزعامة أمريكا والصين والمسلمين متحدين، وستكون مجالاتها واسعة وعلى رأسها الإقتصاد.

قبل ذلك، الملاحظ على أرض الواقع أن هناك حربا **"باردة ثانية"** بدأت منذ مدة في أذهان الخبراء وصناع القرار الأمريكيين، وهنا نقصد **ترامب**، المؤسسات الأمنية، العسكرية، والإستخباراتية، والتيار اليميني والمحافظين الجدد...، والذين يرون من الصين تهديدا إستراتيجيا، إقتصاديا، وإيدولوجيا، لا بدّ من وأدّه أو إحتوائه.

وهنا يجب إدراك أن معاداة الصين إقتصاديا بحرب ضروس من قبل واشنطن بنُذُرٍ بمآلات جدّ مدمرة، فالشعب الصيني بتعداد الـ 1.5 مليار نسمة إذا ما إقتنع أن الأمركيين يقفون أمام تقدمهم وتطورهم نحو الحياة والرفاه فإن العداء لا محالة سيكون عميقا وبلا حدود، وقد ينجر على ذلك تصرفات لا مسؤولة وفردية تدمر كل شيء في لحظات...

الصين تتقدم في صمت، والولايات المتحدة تفشل في أديد وجلجلة

يعدّ الإقتصاد الصيني أسرع إقتصاد نامي في العالم خلال السنوات الأخيرة، بَيّد أنه ومنذ قيام هذه الحرب الإقتصادية شهد تباطؤا بنسبة 0.02%، ومردّ ذلك إلى إعتمادها على الأسواق الخارجية

للبلدان ذات الدخل المرتفع أساسا، المتوسط والمحدود ثانيا، وبدرجة أكبر مما تعتمد عليه الولايات المتحدة.

إذّ تعتبر هذه البلدان ذات الدخل المرتفع بدرجة أولى من أهم الحلفاء التاريخيين والإستراتيجيين لواشنطن، وبإجتماعهم (حلف الناتو مثالا) فإن لهم قوى كبرى وإقتصاديات ضخمة، ولديهم أكبر إنفاق عسكري في العالم، ولكن، يمثلون إلى جانب كل هذه القوة أكبر **"مورد"** في العالم من الصين.

فلطالما كانت واشنطن تشيد بدور الحلفاء في كثير من الملفات والقضايا، ولطالما كانت تُولي لهم الأهمية والإنتباه، بَيدَّ أنّ **ترامب** قد غير هذه المعادلة من فكرة التعاون المشترك إلى فكرة **القيادة** والزعامة لأمركيا فقط، وذلك ما أكده مرارا وتكرارا في عديد المحافل الدولية وغيرها.

إذا، وبلملمة المعطيات الثلاثة الواردة آنفا، وهي، "إعتماد الإقتصاد الصيني على التصدير إلى الولايات المتحدة وحلفاؤها بالأساس"، "إعتماد الحلفاء وإحتياجهم المحتوم إلى الواردات الصينية نظرا لعدة إعتبارات"، و"إهمال **ترامب** لفكرة الحلفاء والتحالف وإعتبار أمريكا زعيمة للعالم لوحدها"، يمكن القول أن الرئيس **ترامب** وجد نفسه في ورطة كبيرة بدخوله حربا إقتصادية غير معهودة ضد المارد الصيني، والتي لطالما حذره الحلفاء منها داعين إياه إلى التفاوض والحوار بدل التعنّت والإحتّراب...

مع إشتداد وطأة الحرب على كلا البلدين ولا سيما الولايات المتحدة، وجد **ترامب** نفسه مجبرا على إستغلال فرصة قمة الـ 20 في الأرجنتين على إتخاذ قرارات ثنائية هامة تخص هذا الملف، وهي "هدنة مؤقتة" وأولية لـتسعين يوما مع الصين وإقامة حوارات معمقة معها، والعودة إلى الحلفاء وإشراكهم في البحث عن حلول لهذه الأزمة.

على هامش أكبر وأعظم منتدى إقتصادي في العالم "دافوس" 2018، صرح رئيس الوزراء الياباني **"شينزو آبي"** أن أفضل الطرق للتعامل مع الصين تقع في سياق التعاون المشترك.

إذا، الصين تنجح في صمت والولايات المتحدة تفشل في أديدٍ وجلجلةٍ مُتلكِؤَةً في قرارات إرتجالية شعبوية غير مدروسة من قبل **ترامب** ومعاوينيه، ونجحت الصين في تأليب العالم على أمريكا، وكما أقر الحلفاء لها وعلى رأسهم اليابان (العدو التاريخي للصين) أن العالم يسير إلى تقديم تنازلات دعما لإتفاق دولي شامل وعميق يسهل التعامل مع بكين (ورئيسها الحالي)، ذلك أنها أضحت قوة عالمية وبخلفيات تاريخية (الإمبراطورية الصينية العظمى)، حتى ولو تطلب الأمر إصلاح وتغيير قوانين وهياكل دولية، مثل، منظمة التجارة العالمي، الأمر الذي سيكون جيدا للجميع.

في المقابل، وبحذر شديد وذكاء، تدرك بكين أن الولايات المتحدة والدول الغربية لن تقبل بكل ما تريده، فهي تحتاط لذلك بدهاء وكقوة ناعمة، ومن ذلك فإن الإستيلاء على تجارات مهمة إستراتيجيا من شأنه أن يكون أمرا محظورا على كل الأطراف، ولأنه قد يشعل فتيل حرب عالمية ثالثة حسمها يكون عسكريا.

لقد نجحت الصين كقوة ناعمة وإلى حد الآن في إحتواء غضب أمريكا وحرب **ترامب** الإقتصادية عليها، فلِحد الآن لا تملك واشنطن أي دليل ملموس على تورط الصين فيما تدعيه ضدها، وهذا ما يمثل مأخذا ضد واشنطن يآخذها بها العالم ويثلّبُ عليها بأن تتراجع.

أما فيما يخص إمتداد الصين في العالم إقتصاديا وثقافيا، فإن السلطات في بكين قد ردت بالقول أن واشنطن هي التي تفرض على العالم أولوياتها وليست الصين، الصين التي تقدم نفسها للعالم على أنها إختيار أفضل للجميع لكي يعيشوا في أمن ورفاه، وعلى عكس ما عاشوه سابقا من حروب وويلات في ظل زعامة أمريكية.

عموما، لقد أربكت الصين كل الحسابات الأمريكية نحو **إنهاء التاريخ وغلق باب المنافسة الدولية لصالحها**، في المقابل تدرك الولايات المتحدة ذلك جيدا، ولذلك، فهي تسعى دائما إلى الإستفادة من الإنتجاية العالية للصناعة الصينية لكي لا تترك المجال شاغرا أمام الآخرين، وفي الوقت نفسه تريد أن تكون مفاتيح العلاقة بِيدِها، وهو أمر إنتصرت فيه الصين إلى حد الآن.

المآلات المحتملة

في المدى المنظور، يُنبأ الواقع بإحتمالية **ثلاث سيناريوهات** من الممكن وقوعها كنتيجة عن الحرب الإقتصادية الدائرة، وتتمثل فيما يلي:

- السيناريو (01) الخطي (المتواصل): حيث تتواصل فيه الأوضاع على ما هي عليه الآن، من الفعل ورد الفعل، وعليه، وفي غضون سنتين سوف تسوء أوضاع الإقتصاد لكلا البلدين وكذا العالم، وبإمكان الأمور أن تصل إلى مدى الحسم العسكري، لا سيما وأن هناك كثيرا من العوامل والملفات التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في إذكاء هذه الحرب ظاهريا وباطنيا.

ومن المحتمل أن يعرقل هذا السيناريو صعود الصين إلى المرتبة الأولى عالميا في الإقتصاد، لكنه لن يثنيها عن ذلك في النهاية.

الحرب بين الولايات المتحدة[1] والصين قد تبلغ من شَّدة الدمار لكال البلدين ولشرق آسيا وللعالم ما هو غير مقبول للعقل، فكلا البلدين يملكان حشود كبيرة من القوات العسكرية التي تعمل متقاربة، وفرة من القوات، التقنية، القوة الصناعية، الأفراد، للقتال عبر مساحات شاسعة من الأرض، البحر، الجو، والفضاء، وكذلك الفضاء الإلكتروني.

- السيناريو (02) المتقطع (المتذبذب): المحتمل هنا هو أن تكون فيه حدة إستعار هذه الحرب متزايدة تارة ومتناقصة تارة أخرى، وهذا ما حدث بالفعل على مدار العام الأول، والتي تعيش هدنة حالية لمدة 90 يوما مرفوقة بمحادثات.

في هذا السيناريو من المحتمل أن الغلبة والإنتصار ستكون للصين، وذلك بالنظر إلى عدة إعتبارات واقعية.

- السيناريو (03) الفجائي: وفيه تحل الأمور بشكل نهائي بين الأطراف بما يضمن مصلحة الجميع، وعليه، إعادة توزيع الأدوار والنفوذ، ومن الممكن أن تتغير فيه ملامح الكثير من المنظمات الدولية، وعلى رأسها "منظمة التجارة العالمية".

مع هذا كله، يبقى التنويه إلى أن كل هذه الإحتمالات تخضع لعوامل عدة، ومن أهمها بقاء **ترامب** من عدمه رئيسا للولايات المتحدة بشكل خاص، والحزب الجمهوري بشكل عام، لذلك، العالم أجمع يرتقب تاريخ نوفمبر2020 (الرئاسيات الأمريكية) ليرى مآلات الأوضاع، ذلك أنها هي من بادرت بالحرب، ولأن الصين أقرّت بأبدية الرئيس الحالي للممات في منصبه.

---

[1] **سيناريوهات الحرب العسكرية بين الولايات المتحدة والصين**، دراسة معدة للجيش الأمريكي، مؤسسة راند، الولايات المتحدة، rand.org/ar، 2018.

مُحصلة القول أن كل السيناريوهات الواردة تشترك في نقطة رئيسية هامة، وهي أن الصين وفي غضون سنوات يسيرة ستكون القوة العالمية الأولى إقتصاديا في كل الأحوال، ولأنها تمتلك "مقومات خيالية" تخولها وتحيلها على ذلك.

في المقابل، الصين تغزو العالم بقوتها الناعمة وفي ظل الإلتفات الأمريكي عليها بمعاول الهدم والحرب، فهي تلتفت إلى العالم بمعاول البناء والتشييد، والدليل هو ما تشهده منطقة شرق آسيا من تطورات سياسية، إقتصادية وعسكرية من نهاية العام 2018 وإلى غاية اليوم، هذه التطورات التي تعكس الصعود الصيني سياسيا، إقتصاديا، وعسكريا، والتي بدأت ضمنيا بتشكيل جبهة عالمية قوية جدا في مواجهة الولايات المتحدة في صمت ودون جلبة.[1]

الكفة تميل لصالح الصين ضد واشنطن وحلفائها

في ظل هذه التطورات، الملاحظ أن الخريطة الإستراتيجية العالمية تتغير فيها الموازين لغير صالح واشنطن وحلفائها، وذلك من خلال ما يلي:

- زيارة الزعيم الكوري الشمالي (الدولة المارقة بنظر أمريكا) إلى الصين عديد المرات، وزيارته الاخيرة إلى روسيا في أفريل 2019 وإستقباله من طرف الرئيس **بوتين** (تدعيم التحالف الصيني، الروسي، الكوري الشمالي).
- قمة طريق الحرير في بكين (أفريل 2019) برعاية الرئيس الصيني شخصيا، وبحضور قادة العالم أجمع إلاّ الولايات المتحدة، والتي سادها القلق الكبير من تعاظم دور الصين عالميا وتهديدها لهيمنتها.[2]

تعتبر قمة الحرير الصينية مشروعا عالميا إقتصادي عابر للقارات، والذي إستثمرت فيه الصين قيمة الـ 100 مليار دولار، كما قدمت قروضا بقيمة 310 مليار دولار إلى 126 دولة حول العالم.

- الرئيس الصيني قاد البلاد إلى المراتب الأولى عالميا، وهو يقوم في صمت وبدهاء بكسر أهم أذرع القوة الأمريكية، وهو الدولار، حيث بات يتعامل مع دول العالم بالعملات المحلية مع تقييم الفروقات بالذهب.

ماذا لو أزاحت الصين الولايات المتحدة؟

يرى صندوق النقد الدولي، ويتوقع خبراء كثيرون أنه في حال نجاح الصين في إزاحة إقتصاد الولايات المتحدة من "القمة" والتربع على عرش الإقتصاد العالمي بحلول عام 2020، فإنه سيكون من المستحيل على الإقتصاد الأمريكي العودة إلى المرتبة الأولى مرة أخرى، وسيعاني كثيرا، لاسيما في ظل تنامي الإقتصادات الآسيوية الأخرى بخاصة الهندي.

أيضا، الإقتصاد الصيني من المتوقع أن يصبح الأكبر في العالم بحلول عام 2020، وذلك بدعم معدلات القوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي الإسمي، ومن المحتمل كذلك أن يتفوق الإقتصاد الهندي على إقتصاد الولايات المتحدة بحلول 2030[1]، وأن تنضم إندونيسيا إلى أكبر خمسة إقتصادات في العالم.

---

[1] عبد الباري عطوان، **المارد الصّيني يخرُج من قُمقُمِه.. وقمّة طريق الحرير في بكّين**، جريدة رأي اليوم (عدد 2019/04/26)، لندن، raialyoum.com، بتاريخ (2019/04/30).

[2] قمة الحرير الصينية، وزارة الخارجية الصينية، fmprc.gov.cn/ara، بتاريخ (2019/04/01).

مواضِعُ قوة الصين

الملاحظ أن الولايات المتحدة تمتلك نقاط قوة أكبر من الصين إذا ما إقتصرت الحرب الإقتصادية على الحمائية التجارية لأن الصين تعتمد أساسا على التصدير، بحيث أنها تصدر 6 أضعاف ما تستورده الولايات المتحدة منها، َبيدَّ أنه إذا ما أمعنا التدقيق نجد أن الصين تتوفر على نقاط قوة كبيرة ومتعددة تمكنها من إرباك خصمها والفوز بهذه الحرب، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- فرض عقوبات على المنتجات، المقاطعة، التعليم والسياحة: (الطلاب الصينيين 65% (400000) بقيمة 5 مليار دولار سنويا، وقيمة نفقات السياح الصينيين 30 مليار دولار سنويا)، قطاع الطيران: **بوينغ** تبيع 30% من إنتاجها إلى الصين، الدين الأمريكي، خفض قيمة العملة، الملف الكوري الشمالي.

ماذا لو تخلت الصين عن سنداتها في الخزانة الأمريكية

لو قامت الصين بالتخلي عن السندات، فإن الإقتصاد الأمريكي سينهار جزأ هام منه يطول إصلاحة، ولكي يتم ذلك لا بدّ للصين من الكف عن التلاعب بعملتها، وفتح المجال لها للصعود، وذلك ما سيضعف الدولار ويزيحه من الصدارة العالمية.

ولو أن الصين تخلت عن سنداتها وفتحت المجال أمام عملتها فإن ذلك سيترتب عنه إنهيار كبير في الولايات المتحدة ويضعها أمام ديون هائلة، هبوط الدولار، زعزة الإستقرار الإقتصادي، وهجرة الإستثمارات منها، وهكذا، تجد واشنطن نفسها أم عجز الموازنة الضخم، كل ذلك يتأتى بالنظر إلى ضعف الطلب على سنداتها بخروج الصين من السوق.

في المقابل، فإن هبوط الدولار سيكون إيجابيا بالنسبة للصادرات الأمريكية، ويترتب عن ذلك ضعف الصادرات الصينية بسبب إرتفاع كلفتها، ولأن اللإقتصاد الصيني يعتمد بشكل كبير على التصدير، كما أن إقدام بكين على هاته الخطوة يحتاج إلى طرق عديدة وآجال طويلة حتى لا تتعرض هي الأخرى لخسائر، حيث أن هذا الملف بالذات هو شديد الحساسية، لأنه لو إنساقت الأمور إلى هذا الإتجاه، سيكون المتضرر كلا البلدين، إضافة إلى الإقتصاد العالمي، والذي يصعب السيطرة عليه في هكذا حالات.

الدولار، قوة أمريكا العالمية

بداية، بضرب المثال يضح المقال، من أجل ذلك نقول، عندما يختل الميزان التجاري لأي دولة في العالم فإنها تلجأ فورا إلى مدّخراتها أو سنداتها من النقد الأجنبي، إلا الولايات المتحدة، فإنها الوحيدة التي تطبع "الدولار".[2]

تتوفر **"النقود"** كوسيلة إعتماد وتبادل على دور خطير جداً حاضراً وعبر الزمن في حياة الشعوب والأمم على إختلاف مشاربهم الفكرية، إنتماءاتها العقدية، وأنظمتها السياسية، كما أنّ لها القدرة على تحديد مسارات الحكام والمحكومين معاً.[1]

---

[1] تقرير بعنوان: **هيمنة أمريكا قد تنتهي بحلول عام 2030 وسيكون لدينا عدد قليل من القوى العالمية**، المنتدى الإقتصادي العالمي، سويسرا، weforum.org، بتاريخ (2019/03/03).

[2] هشام باي، **الدولار.. قوة أمريكا**، fb/hichem.by، بتاريخ (2019/01/02).

الدولار هو عملة سيادية مملوكة لأمريكا ولا يحق لأي دولة في العالم طباعتها، وبالمقابل، كل الدول مفروض عليها تسديد مشترياتها في السوق الدولية به.

الولايات المتحدة تريد أن تفرض على العالم حقوق الإمبراطورية[2]، ومن ذلك حق مبادلة عملتها التي لا تكلف شيئا مقابل سلع وخدمات ينتجها باقي العالم بإهتلاكات كبيرة، مستخدمة في ذلك قوتها العسكرية إن إقتضت الحاجة.

إلى جانب ذلك، فهي تمارس على العالم حقوق الدولة على مواطنيها، فهي الوحيدة التي تحتكر العنف الشرعي (بالمفهوم الأمريكي للشرعية)، وهي الوحيدة التي يحق لها تحديد نوعية العملة التي يجب أن يتداولها الجميع عبر العالم، وهي الوحيدة التي يحق لها تأديب من يطعن في هاتين الشرعيتين.

لقد إقتنصت واشنطن الفرصة بعد الحرب العالميتين الأولى والثانية بذكاء كبير (إتفاقية **بريتون وودز** 1944)، ثم أضحت تمارس على العالم "التعسف" بحكم أنها قوة عسكرية فتاكة، ما يتيح لها أخذ الضرائب والعطايا... ومن ذلك أنها تمتلك 70% من ذهب العالم.

تنفرد الولايات المتحدة بأن البنك الفيدرالي فيها هو بنك خاص وليس بنك مركزي تابع للحكومة الأمريكية، كما أن "الدولار" وعملية طباعته تخضع بالأساس إلى العرض والطلب، فما دام الطلب متوفرا فقيمة الدولار متزايدة دائما وأبدا، وبهذا، أضحى "الدولار" سلعة قائمة بذاتها، وهذا هو ديدن القوة الأمركية بإمتياز.

إن كل هذا وذلك، دفع بالصين إلى إقناع كثير من الدول الآسيوية بأن تكون التعاملات التجارية فيما بينهم بالعملات الوطنية، ويتمك تسديد القيمة الفارقة "بالذهب" (La Dé Dollarissation)، أي أن الصين وروسيا يخططان ويعملان للخروج من "مصيدة الدولار".

إن قوة الولايات المتحدة تكمن في الدولار لأنها تمتلك حصريا طبعة (فهو مجرد أوراق بنظرها)[3]، وإلى جانب ذلك فهي لا تخاف من "التضخم" على عكس دول العالم لأنها بإمكانها طباعة ما شاءت منه، ولأن القيمة السوقية للدولار تتحكم فيه حرية السوق، ولأنه لو حدث تضخم فجميع الدول ستتحمل الخسائر بإعتبار أن الدولار عملة عالمية، أي بمعنى أن أمريكا تقوم بطبع الدولار ثم تشتري به السلع والخدمات من العالم، وبهذا، فهي تصدر تضخمها للعالم.

الصين، أكبر تهديد إستراتيجي للولايات المتحدة

إنتقل الناتج الداخلي الخام للصين بالنسبة إلى الناتج الأمريكي بين عامي 1980 و2017 من نسبة 15/1 إلى نسبة 1.5/1، حيث بلغ في أمريكا 20 ترليون والصين 14 ترليون (2018)، حيث أن هذه الأرقام لوحدها يمكن أن توضح لنا الصورة كاملة عن حجم التهديد الإستراتيجي الذي تشكله الصين على سياسة الهيمنة الأمريكية وحلم الباكس أمريكانا Pax Americana (السلام الدائم).

---

[1] أحمد طرطار، **بعض آراء المقريزي الإقتصادية والوقائع المواكبة لعصره "النقود نموذجاً"**، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة العربي التبسي - تبسة / الجزائر)، 2007، (العدد 02) ص02.

[2] وائل إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 23-25.

[3] إلغ بلاتونوف، **لهذا كله ستنقرض أمريكا - الحكومة العالمية الخفية**، (ترجمة: موسى نائلة)، دار الحصاد، سوريا، 2002، ص 67-68.

الصين هي التهديد الحقيقي الذي يهدد أمريكا، وحتى روسيا لا ترتقي لأن تكون بمستوى تهديد الصين، ذلك أن واشنطن ترى من روسيا لاعب طاقاوي عالمي وأداة يمكن من خلالها إحتواء الصين، وهذا ما نبّه به **كسنجر** الرئيس **ترامب**.

إن الهيمنة الأمريكية على الطاقة ومصادرها حول العالم مرتبط بالسوق النقدي وهيمنة الدولار عليه، ولذلك تستميت **واشنطن** في الإستحواذ على مصادر الطاقة وطرق نقلها، ومن ذلك، المضائق (هرمز "175 مليون برميل نفط يومياً بنسبة 40% عالمية"، جبل طارق، باب المندب، رأس الرجاء، قناة السويس...)، وكذا، القواعد العسكرية الإستراتيجية المنتشرة في كل العالم.

الحلول الممكنة

إن الأوان لا زال ممكنا تداركه في هذه الحرب الإقتصادية بين البلدين، وذلك عبر عدة إجراءات بسيطة أساسها التوافق والعدول عن الإجراءات السابقة.

فالأوان لم يفت بعد لتجنب وقع الإنهيارات والأزمات، والطريق الصحيح إلى ذلك هو إعادة تنظيم العلاقات التنافسية والتعاونية على حد سواء، وبالتالي الإعتراف بأن الصين يمكن أن تكون عدوا وصديقا.

كما ينبغي على الولايات المتحدة أن تَنظُر إلى مواقفها بإتزان وعقلانية في حربها ضد الصين، شريطة أن تُشرك الحلفاء في ذلك، إذ أن ذلك ما سيترتب عنه كما كان الأمر من قبل الإعتماد المتبادل، والذي سيكون قوة إستقرار في إطار علاقة سلمية.

إن **التعاون** ضروري بنفس قدر **الإعتماد المتبادل**، إذ أنه لايمكن إدارة الإيكولوجيا العالمية أو ضمان الأمن والسلام دون إشراك الصين[1]، ولأنه لو تم إهمالها وتدميرها بهذه الحرب ستكون هناك إنقاسامات كبيرة بين بلدان العالم، وقد بدأ الأمر بالفعل، فلا بُدَّ من تداركه.

لقد ظهرت قوة عظمى منذ مدة لم تكن موجودة من قبلُ في النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب، لذلك الواجب هو "مزج" **التعاون** و**التنافس** مع هذه القوة، ولأن العالم للجميع، ولأنه بإمكان الصين التأثر العميق وربما قلب الموازين **جذريا** لو أن **ترامب** إستمر في هذه الحرب الإقتصادية ضدها.

[1] روبرت كوهين (الخبير الأمريكي الشهير في الشؤون الصينية)، **فكّ الإرتباط الإقتصادي بين الصين وأمريكا غير مقبول للعالم ويستحيل حدوثه**، مقابلة مع شبكة الصين الدولية، arabic.china.org.cn/txt/2019-06/02، بتاريخ (2019/06/02).